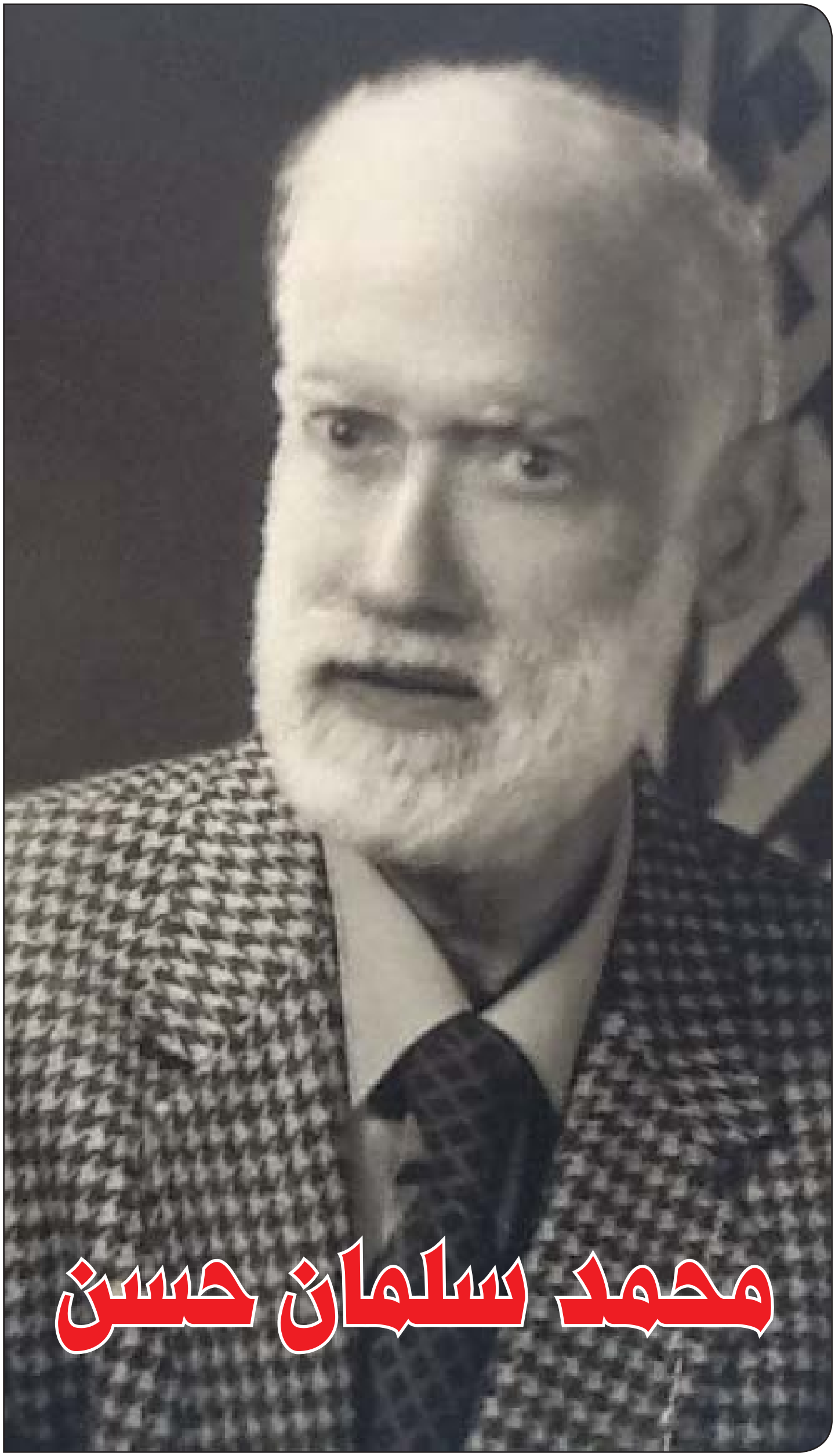

محمد سلمان حسن

من زمن التوهج

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

العدد (3226) السنة الثانية عشرة

الخميس (27) تشرين الثاني 2014

WWW. almadasupplements.com

7

محمد سلمان حسن شهيد الشعب العراقي

محمد سلمان حسن:

دروس في الحياة المعرفية..!

د .مظهر محمد صالح×:

دخل قاعة الدرس رجل باسم الوجه ممشوق القامة ذو بنيان مستقيم، يكسو البياض نصف شعره الاسود ويرتدي بدلة زرقاء غامقة وربطة عنق انيقة، تقدم في مسيره بهدوء حتى مثُل امامنا نحن طلبة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية بجامعة بغداد ليعتلي منصة الدرس ، يومها كانت هي المحاضرة الاولى التي استطاع فيها هذا العالم الجليل (استاذ مادة التنمية الاقتصادية) ان يمتص اضطرابنا ومشاغلنا وبهدوء بالغ والتي غلفتها تصوراتنا وانفعالاتنا عن سُحب الحرب واعمدة الدخان والتحام الجيوش في خضم حرب، كان مسرحها ضفتي قناة السويس وشبه جزيرة سيناء وأعالي الجولان، انها حرب اكتوبر ١٩٧٣.

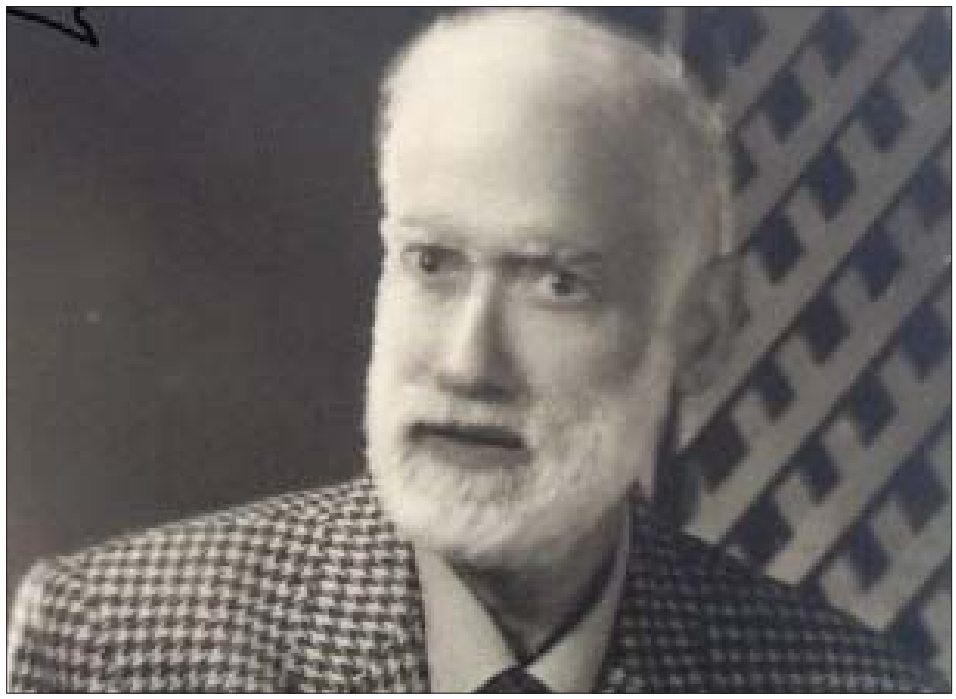

فطقوس الدرس الاول وميدانه اختلف في معطياته عن ساحة الحرب وميدانها ،ذلك على الرغم من انهما يجتمعان في مبادىء الدفاع عن الوجود ولكنهما يفترقان في نوعية المسار وبلوغ الاهداف.انه ميدان المعرفة الاول لنا نحن طلبة ذلك العالم الجليل الراحل الدكتور محمد سلمان حسن، يوم ابتدء الدرس وهو جالس على كرسيه وبساقيه المشتبكتين و يرسل بشهيقه علماً ويبعث في زفيره درايـة واحساس في حركة الحوار والفكر التي بدأت تصب على الرغم من مرارتها في مسار الامل والبحث عن المستقبل الاقتصادي للعراق. حدثنا الراحل يومها بمقدمة رائعة عن طبيعة الاقتصاد العراقي والثنائية القطاعية فيه قبل ان يتصدى الى نظريات التنمية ونماذج النمو الاقتصادي وعلى وفق المنهج المعتمد .فهو مازال يتطلع الى بناء اقتصاد حقيقي فاعل للعراق ولكن بعين اكاديمية حذرة. وقبل ان تنتهي محاضرته الاستهلالية الاولى وزع علينا الراحل نسخة شخصية من مؤلف قام هو بنقله الى العربية وحمل عنوانا كان نصه:سياسة الاعمار في العراق... ومؤلفه خبير الاعمار توماس بالوك الذي استقدمته الحكومة العراقية في عقود سابقة لرسم معالم سياسة اعمار البلاد.أدهشني وقتها الاهداء الذي وضعه الراحل محمد سلمان حسن في مقدمة المؤلف المذكور بطبعته العربية والذي خص فيه رئيس وزراء العراق الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، ذلك بعد مرور عشر سنوات على الانقلاب العسكري الدموي الذي اطاح بزعيم الجمهورية الاولى في ٨ شباط ١٩٦٣ ولم يتردد يومها العلامة محمد سلمان حسن من أن يرتب ذلك الاهداء اي مأخذ سياسي او خوف ازاء السلطة في كبح اصراره في الولاء الى الزعيم الوطني الراحل عبد الكريم قاسم. ادركت في لحظتها قوة المبادي التي كان يحملها العلامة الراحل وميوله الاكاديمية و العقلانية الوطنية لقضية شعبه من دون تعصب في بناء عراق منظم ومتنامي ووطن يتمتع ابناؤه بنظام اقتصادي متحرر ومزدهر يسوده العدل والمساواة.كما علمت ان استاذنا محمد سلمان حسن كان من بين نخبة الاقتصاديين الذين اختارهم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم في رسم السياسة الاقتصادية للجمهورية الاولى .وكـان الاسـتـاذ الـراحـل مدافعاً امينا على البرامج والخطط الاقتصادية والتنموية التي وضع معالمها بنفسه وبمشاركة الوطنيين الاحرار الاخرين من خبراء الاقتصاد والادارة والاعمار والهندسة والفنيين وغيرهم والتي كانت تُمهد لانشاء مجلس اعلى للتخطيط في العراق.

التقيت العلامة الراحل الدكتور عبد المنعم السيد علي (استاذ النظرية النقدية) الذي استفسر في حينها عن مسيرتي الدراسية وتقدمي العلمي في حقل الاقتصاد والمناهج التي يتناولها الاساتذة في دروسهم على طلبة الماجستير (لكونها الدراسة العليا التي جرى استحداثها للمرة الاولى في العراق) وقد ذكرت له على سبيل الحديث قصة كتاب توماس بالوك واهمية موضوعاته في تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد العراقي وبرامج الاعمار المطلوبة والذي نقله الى العربية استاذنا محمد سلمان حسن وكيف ان اصرار استاذنا محمد سلمان حسن على توزيع الكتاب بنفسه وهو يحمل الاهداء الى الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم امر لم يثن عزمه او ينتابه خوف، على الرغم منْ ان النظام السياسي السائد وقت ذاك في العراق لايسمح بذلك..! تبسم الراحل الدكتور عبد المنعم السيد علي وقال لي لدي سر سأخبرك به عن الاستاذ محمد سلمان حسن... وكان الراحل الدكتور عبد المنعم السيد علي يكُن بصمت كل الاحترام والمحبة للاستاذ محمد سلمان حسن! وان مفاد ذلك السر هو كالاتي:كان الدكتور عبد المنعم السيد علي من المنتظمين(سراً) في التيار القومي الناصري وهو من الخصوم التقليديين للتيار اليساري ونهج الزعيم عبد الكريم قاسم ابان السنوات الاربعة ونيف التي تلت قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ يومها كان التيار القومي الناصري يكيل التهم والشكوك في الصحافة اليومية على المنهج الاقتصادي والسياسة الاقتصادية للعهد الجمهوري! ولكن كان الرد والتوضيح يأتي في اليوم التالي وعبر الصحافة القاسمية او اليسارية على لسان الراحل محمد سلمان حسن بموضوعية وصدقية عالية جداً وبأدب جم بعيد عن المهاترات السياسية... وهي الحالة التي كانت سائدة في العراق ابان الجمهورية الاولى والتي يُشبهها الاستاذ الدكتور سيار الجميل في مقاله/العراق١٩٥٨ في الوثائق البريطانية :بانها اشبه ما بالحرب الباردة وسياسة مليء الفراغ بين العراق القاسمي وبين مصر الناصرية في تلك الحقبة . وبهذا فقد استطرد العلامة الراحل الدكتور عبد المنعم السيد علي قائلاً: انها كانت بحق مناكفة اقتصادية-سياسية كان يراد منها ازعاج النظام السياسي وقت ذاك .. مواصلاً القول: ان اكثر ما كان يدهشني هو ذلك الرد العلمي والهاديء والصائب للعالم الجليل محمد سلمان حسن .ففي كل مرة يتصدى فيها التيار القومي الناصري لمنهج ثورة ١٤ تموز الاقتصادي.... او تحديداً المنهج الاقتصادي للزعيم قاسم ،يأتي الرد التحليلي-الموضوعي سديداً متماسكاً، وعبر الصحافة اليسارية، بقلم الراحل محمد سلمان حسن ،مؤكداً لي كم كان الراحل محمد سلمان حسن واضحاً في حجته وكم كان قوياً في تفسير منهجه، ما جعل الراحل الاستاذ عبد المنعم السيد علي ان ينصح في حينها التيار القومي الناصري بالكف عن ولوج حديث في الاقتصاد السياسي للجمهورية يتناول الرد فية شخصية علمية بوزن محمد سلمان حسن ،وهو امر اذا ما استمَّر سيجعلنا الجانب الخاسر في ذلك الحوار الجدلي ذي الغايات السياسية!!قلت للعلامة الراحل عبد المنعم السيد علي ولكن ماهي الحكمة المستخلصة من ذلك الحوار الجدلي ؟اجابني بنفسه، لقد تعلمت شخصياً الكثير من ذلك الجدل ومن محاور محمد سلمان حسن نفسه سواء الاكاديمية التحليلية منها اوالعملية! وواصل قائلاً: ان العلوم والمعارف ظلت وستظل تتطور وتتسع عبر الحوارdebate مهما تعاظمت حدتها واختلفت رؤاها ومهما ابتعدت مفاهيمها بين المتحاورين من التيارات والمدارس المختلفة..انها صناعة العلم عبر التاريخ المعرفي للانسانية!

ابلغني الاستاذ الراحل محمد سلمان حسن انه ارتبط بزمالة علمية وصداقة عائلية مع المفكر الاقتصادي البولندي العالم اوسكار لانكة صاحب المؤلف الشهير :النظرية الاقتصادية للاشتراكية والتي سبق نشرها في مجلة الدراسات الاقتصادية الامريكية بجزئينJES خلال الاعوام١٩٣٦ و ١٩٣٧.كما تأثر الراحل بمدرسة لانكه ونظرياته وافكاره مثلما تاثر به كبار الاقتصاديين امثال :جان تنبركن وابا ليرنر ودون باتنكن وغيرهم .وكان الراحل محمد سلمان حسن يلتقي العالم لانكه ويزوره به في بولندا او أي مكان آخر من اوروبا خلال المناسبات اوالعطل الصيفية حتى وافاه الاجل في العام ١٩٦٥ .كما انه اتفق معه على مواصلة مشروعهما العلمي الذي كان يقتضي أستكمال مؤلف لانكة نفسه والموسوم –الاقتصاد السياسي وهو المؤلف الذي شرع بكتابته باللغة البولونية في العام ١٩٥٩ قبل ان يتم نقله الى الانكليزية.فقد كان الراحل محمد سلمان حسن بحق منشغل في إسهامه بتأليف الجزء الاخير من الكتاب المذكور الذي لم يكمله الراحل اوسكار لانكة ، بعد ان نقل محمد سلمان حسن الى العربية الجزئين الاول والثاني من المؤلف المذكور آنفاً ،ثم تحقق له اكمال الجزء الاخير

من الكتاب واهداني الراحل محمد سلمان حسن نسخة منه في العام ١٩٧٥، وقمت وقتها من فوري بإهدائه نسخة من كتاب كان مؤلفه الاقتصادي المعروف (مارتن جي بيلي) الصادر في العام ١٩٦٢والموسوم :الدخل القومي ومستوى الاسعار وقال لي بالحرف الواحد: شاكراً فضلك لأني لم اطلع على هذا المؤلف من قبل.ومن حسن الصدف كنت بحاجة الى ذلك الكتاب واوصيت اثنين من الاصدقاء لشرائه لي من مكتبة(فويلز) الشهيرة في لندن بغية التحوط وضمان وصوله ،ووصلني حقاً نسختين من الكتاب نفسه في وقت متقارب وانا كنت بحاجة الى نسخة واحدة فحسب! وهكذا ومن حسن الطالع ان تكون احدى النسختين التي حصلت عليهما من كتاب (مارتن جي بيلي) هي من حصة العالم الراحل محمد سلمان حسن .

أثر اوسكار لانكة بالراحل محمد سلمان حسن،فأن اوسكار لانكة تأثر هو بنفسه بكبار العلماء والمفكرين امثال كارل ماركس وباريتو وفالراس.وبهذا استطاع لانكة ان يقدم نظريته في اقتصاد السوق الاشتراكي ونماذجه التي جمع فيها بين النظرية الماركسية في تحديد القيمة وبين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في تحديد الاسعار. ففي مؤلفه النظرية الاقتصادية للاشتراكية،استطاع لانكة من تقديم فرضيته القائلة:ان التخطيط المركزي يحدد مجموعة الاسعار من خلال مايسمى (بالتجربة والخطأ) والتي تتيح القيام بالتكيفات اللازمة لازالة العجز او الفائض لبلوغ التوازن العام بدلاً من ميكانيكية الاسعار في السوق الحر.وفي ظل هكذا نظام يتولى المخططون المركزيون فيه تحديد سعر المنتج الصناعي بصورة اولية اوربما اعتباطية ابتداءً في مصانع الدولة ،ومن ثم يقومون بزيادة السعر او تخفيضه بالاعتماد عما يؤديه ذلك السعر الى حالة عجز او فائض في العرض .وتتم المحاولات لمرات عديدة ،حتى بلوغ الاستقرار والتوازن.وبهذا فأن العاملين في حقل الرياضيات ممن يمتلكون القدرة على حل المعادلات الانية المعقدة هم الاقدر من بين من يسهموا في التخطيط الاقتصادي وضبط آليات وديناميكيات التوازن العام.فأرتفاع الاسعار يشجع المنتجين على زيادة الانتاج وانخفاضها سيرشد الانتاج ..وهكذا تندفع الوحدات الاقتصادية نحو تعظيم الربح الاشتراكي بغية تفادي التكاليف الناشئة.فميكانيكية السوق الاشتراكي تمتلك القدرة المثلى والفورية على ادارة العرض والطلب .وان مناصري مدرسة (اوسكار لانكا) يجدون في اشتراكية السوق ثمة مزايا في تسيير عجلة الاقتصاد الاشتراكي المخطط والمسير بأدوات السوق وآلياته في ضبط الثمن. لقد عبر اوسكار لانكة عن اروع امثلته وقدراته التحليلية للنظم الاقتصادية من خلال رده لمنتقدي الاشتراكية، ذلك من خلال جمعه بين الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وفكرة مدخلات السوق ومخرجاته .وهذا ماأطلق عليه يومها بجدل الاشتراكية ،الذي مثل الحدث الاهم في موضوع دراسة النظم الاقتصادية المقارنة وزاد من مستوى الجدل التقني والنظري الذي حل محل تحليل النماذج الاقتصادية المجردة في وصف النظم الاقتصادية الحقيقية.كما دفع من اهمية العديد من الموضوعات ذات الصلة بالنظم الاقتصادية المقارنة والتي منها على سبيل المثال موضوع التخطيط المركزي واللامركزي في اتخاذ القرار الاقتصادي ودور نظم المعلومات وحقيقة اسعار السوق والتركيب الممكن بين الخطة والسوق.كما عدُ اوسكار لانكة من اشد منافسي باريتو في بلوغ الامثلية عند تخصيص الموارد وتحقيق الرفاهية.فضلا ان لانكة نفسه وبلا شك كان من طلائع من دفع بنظرية (السيبرنتيك) ،أي علم ادارة الدفة والربان في التخطيط الاقتصادي ،من خلال كتاب لانكة الموسوم(الكومبيوتر والسوق).

ان تعرضنا لمدرسة اوسكار لانكة آنفاً هو بمثابة تاكيد مجازي للرؤية والمنهج الاقتصادي الذي كان العالم الكبير الراحل محمد سلمان حسن ينهجه ويضيف عليه في مسار تواصله عند إسهامه في كتابة الجزء الاخيرمن مؤلف لانكة :الاقتصاد السياسي.

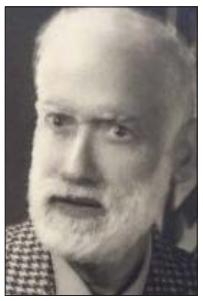

كان الراحل الدكتور عبد المنعم السيد علي يكُن بصمت كل الاحترام والمحبة للاستاذ محمد سلمان حسن! وان مفاد ذلك السر هو كالاتي:كان الدكتور عبد المنعم السيد علي من المنتظمين(سراً) في التيار القومي الناصري وهو من الخصوم التقليديين للتيار اليساري ونهج الزعيم عبد الكريم قاسم ابان السنوات الاربعة ونيف التي تلت قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ يومها كان التيار القومي الناصري يكيل التهم والشكوك في الصحافة اليومية على المنهج الاقتصادي والسياسة الاقتصادية للعهد الجمهوري!

فقد انصب اهتمام الاستاذ محمد سلمان حسن على المسار التحليلي لنماذج التنمية في محاضراته الاكاديمية التي أخذت بالحسبان تعايش قطاعين اقتصاديين مختلفين في شروطهما التاريخية في اقتصاد واحد ،احدهما تقليدي زراعي متخلف بالغالب ويعيش سكانه في حالة من شبه الكفاف والاخر راسمالي ربحي متطور عالي التراكم الراسمالي(صناعي تحويلي بالغالب) أي الثنائية القطاعيةdual sector economy . وكانت هذه المقاربة هي هاجس الدكتور محمد سلمان حسن في التنمية و كيف كان عليه ان يوظف ذلك في قطاع حديث ومتطور ولكن يقتصر على انتاج وتصدير المواد الاولية (النفط) وهو عائد ريعي من نشاط كثيف التكنولوجيا منفصل بالغالب عن النشاط الاقتصادي المحلي ومرتبط بالسوق الدولية و لايمثل الاساس التاريخي وضروراته في نشأة قطاع راسمالي حديث متنوع عالي التراكم ممن يتمتع بروابط انتاج خلفية مع القطاع التقليدي(الزراعي). فبين انموذج (آرثر لويس) في دراسته الموسومة—التنمية الاقتصادية بعرض غير محدود من قوة العمل ١٩٥٤ وبين انموذج (بنجامين هكنز) حول الثنائية التكنولوجية ١٩٤٠،فقد حلل الراحل محمد سلمان حسن اقتصاد المواد الاولية (القطاع النفطي) كممثل لاقتصاد الحداثة الراسمالية، ذلك في محور محاولته لفك لغز التنمية ومأزق التطور الاقتصادي في العراق وكيفية الخروج منه نحو التكامل القطاعي لبلوغ التطور الاقتصادي.متسائلاً، وبعبارة اخرى هل يُعد القطاع النفطي الكثيف التكنولوجيا، هو البديل للقطاع الراسمالي عالي التراكم كما افترضه آرثر لويس (حيث تلتحم نظرية عرض العمل غير المحدد في قطاع الاكتفاء الذاتي بقطاع الحداثة الراسمالي عبر اعتدال الاجر لمصلحة التراكم الراسمالي واندفاع الصناعة؟ كان جواب الراحل كلا قطعاً. وان تفسير بنجامين هكنز في موضوع الثنائية التكنولوجية هو الاقرب في تفسير حالة الاقتصادات الريعية مالم يتم خلق القطاع الصناعي الحديث الذي يمثل الاساس التاريخي للعملية الانتاجية ودور الطبقة العمالية في استكمال الشروط الاساسية للتطور الاقتصادي بعلاقات وقوى انتاج فاعلة .وولادة بنيان فوقي هو نتاج طبيعي لهما.فولادة بناء فوقي من قطاع النفط الريعي (كما ارى ذلك شخصياً) هو اقرب الى خلق نمط اسيوي للانتاج في عصور مابعد الثورة الصناعية والذي غالباً ما ينتهي الى صورة مشوهة من صور الاستبداد الشرقي في دولة مركزية رافعتها المالية هي جباية عوائد النفط من باطن الارض وانفاقها في نشاط دولة بيروقراطية كبيرة غير مُنتجة (وظيفتها تنظيم الانتاج النفطي بقوتها السيادية لتعظيم الريع و تتطلع في الوقت نفسه الى الحرب للاستيلاء على ريوع البلدان المجاورة او حتى استنزاف ريوعها النفطية) .فالثنائية التكنولوجية ستنتهي هنا وفقا(لهكنز) بين القطاع النفطي العالي الحداثة وبين القطاع الزراعي الذي لاينعم الا بالكفاف وان عرض العمل غير المحدود كما يراه (آرثر لويس) سوف تمتصه اما الفرص في الوظائف الحكومية الخدمية في الدولة الواسعة او الكبيرة بما في ذلك العسكرة او العمل داخل القطاع الزراعي نفسه .

وهنا تتحقق نظرية (بنجامين هكنز) في الثنائية التكنولوجية عند تحليل المسار التاريخي للبلدان المتخلفة في قطاعها الزراعي ولكنها تحتضن في الوقت نفسه قطاع تكنولوجي(نفطي) شديد الحداثة كثيف راس المال.حيث يرى(بنجامين هكنز) ان الثنائية في التكنولوجيا تعني هنا ان فرص الاستخدام المُنتج هي محدودة، ذلك ليس بسبب محدودية الطلب على العمل ولكن بسبب القيود التكنولوجية في كلا القطاعين (التقليدي الزراعي والراسمالي الحديث).وهنا يعزو(هكنز) ظاهرة البطالة المستمرة والتخلف الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة في بعض البلدان الى تلك الثنائية التكنولوجية والتي تلقي بظلالها على النمو الاقتصادي سلباً بسبب اختلاف دوال الانتاج المعتمدة في كلا القطاعين والناجمة عن اختلاف عوامل الانتاج المستخدمة وطبيعة مصادرهما .فالمعاملات التكنولوجية او الفنية أي نسبة تركيب راس المال الى العمل هي ثابتة في القطاعات الحديثة (كثيفة راس المال) في حين ان المعاملات الفنية متغيرة في قطاع الكفاف التقليدي (الكثيف العمل) وان أي زيادة في قوة العمل لايوجد من يحتضنها في النشاط الانتاجي سوى ذلك القطاع التقليدي الذي يمتص الفائض منه (بسبب محدودية استخدامه لراس المال)ولكن النتيجة النهائية هي تردي مستوى المعيشة بسبب تردي الانتاجية جراء طبيعة المُعاملات الفنية واختلافهما بين القطاعات المنتجة(الحديثة والتقليدية) وضعف قدرتها على التراكم الراسمالي والاستخدام العالي للعمل للمنتج الابنطاق ضيق ،ومن ثم تدهور مستوى فرص العيش مع تدهور النمو الاقتصادي.

ازاء ما تقدم ،فقد كان الراحل اكثر ميلاً الى الاقتصادي (آرثر لويس) في بناء تصوراته عن مستقبل التنمية الاقتصادية والرفاهية في العراق مشترطاً ولادة قطاعات الحداثة الراسمالية المنتجة من خارج القطاع النفطي والتي يمكن لتلك القطاعات الحديثة ان تتعامل بديناميكية وتفاعلية عالية مع القوى البشرية التي تدفع بها ارياف العراق او حتى الاستخدام المنتج للقوى السكانية العشوائية المتجمعة حول هوامش المدن.ففي نظريته التي نشرها في الحولية الاقتصادية لمدرسة مانجستر والمذكورة آنفاً، يرى آرثر لويس ان القطاع (الراسمالي) يتطور ويزدهرعن طريق العمل المتدفق اليه من (القطاع اللاراسمالي) المتخلف الذي يعيش افراده على حافات الكفاف.

ففي مراحل التنمية المبكرة ،فأن حالة العرض (غير المحدود)من العمل المتدفق من اقتصاد الكفاف، يعني في جوهره ان القطاع الراسمالي(الحداثة) بمقدوره ان يتوسع لمدة من الزمن دون الحاجة الى تزايد مستويات الاجور ،وان هذا يؤدي الى تحقيق عوائد ومردودات مرتفعة على راس المال المستثمر مما يُمكن من اعادة استثمار الارباح وتعظيم التراكم المادي الراسمالي مرة أخرى. وبهذا فأن تزايد خزين راس المال سيقود القوى الراسمالية الى توسيع استخدامهم للعمل المتدفق من اقتصاد حد الكفاف بعد تحقق شيء من المهارة . وبعبارة أخرى ، فان التراكم الراسمالي يمثل احلالاً للعمل الماهر في الانتاج، وان عملية التراكم الراسمالي ستصبح ذات استدامة ذاتية الدفع وتقود الى اتساع التحديث التكنولوجي والتنمية الاقتصادية وتصاعد معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي .وبهذا فعند النقطة التي يمتص فيها العمل الفائض كله في قطاع الكفاف ويزج في عجلة القطاع الحديث ،وعندما يبلغ التراكم الراسمالي مستوى من السعة التي تدفع الى تزايد الاجر، فأن هذا الامر يطلق عليه (بنقطة لويس في الانتقال او التحول).وهنا كان الاستاذ الراحل يشير مراراً الى ظاهرة البلدان الكثيفة السكان ولاسيما في آسيا وكيفية ان يعمل هذا الانموذج لآرثر لويس فيها بسهولة...وكأنما كان يتنبأ عما سيؤول عليه الانموذج الاقتصادي الصيني من نجاح والذي جرى تبنيه حقاً بعد مرور خمس سنوات على محاضرته لنا. فمنذ العام ١٩٧٨ ميلادية تبنت الصين تطبيقاً حقيقياً لنظرية آرثرلويس في التنمية الاقتصادية معتمدةً شعارها السياسي الاقتصادي الذي كان: (الصعود السلمي نحو بناء التنمية).وهو الشعار الذي تعامل حقاً مع نظرية آرثر لويس ببراغماتية عالية ومن خلال استراتيجية (اقتصادان مختلفان في نظام سياسي واحد).

وختاماً، فعلى الرغم من السجال الاكاديمي الذي اثاره الراحل في منهجنا الدراسي في التنمية الاقتصادية (نحن طلبة الدراسات العليا)الا ان العلامة الراحل محمد سلمان حسن لم يخف ميوله الاشتراكية ورؤيته التقدميةً في السير في التنمية والتقدم الاقتصادي عبر الطريق اللاراسمالي وإظهار القدرة على تجاوز بعض المراحل والعقد التاريخية عندما تعرض لتجربة الاتحاد السوفياتي وانموذج الدفعة القويةbig push في تطور ذلك النظام الاقتصادي ،ولكن كان ميالاً في الوقت نفسه للمنهج الاصلاحي الاقتصادي يوم ادخلت الحوافز المادية وبعض أليات السوق الاشتراكي وجدل القيمة الملازم في تشخيص حركة النظام الاقتصادي وهو التوجه الذي قاده الاقتصادي السوفياتي(ليبرمان) في خمسينيات وستينيات القرن الماضي .

(×) باحث اقتصادي والنائب السابق لمحافظ البنك المركزي العراقي.

عراقيون
من زمن التوهج

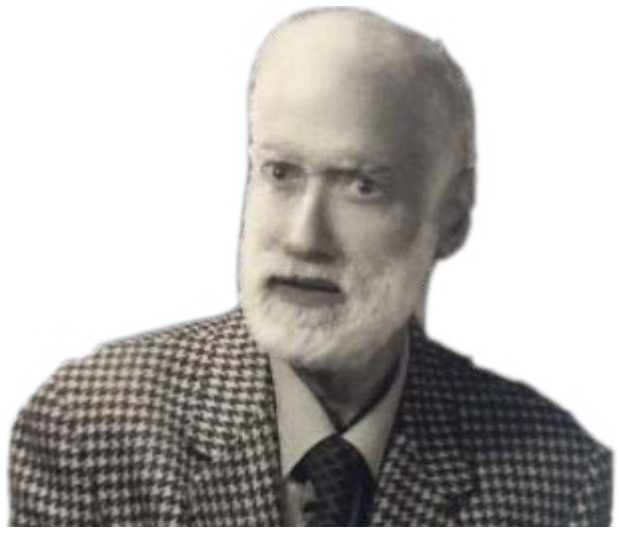

الدكتور محمد سلمان حسن كما عرفته

د. فاضل عباس مهدي

تعود معرفتي بالدكتور محمد سلمان حسن الى عام ١٩٦٧ اثر عودتي من الدراسة في بريطانيا. وكان الدكتور حسن انئذ يخوض نزالا تنافسيا على رأس قائمة الديمقراطيين في معركة انتخابية غير متكافئة ضمن جمعية الاقتصاديين العراقيين كان قطبها الآخر الدكتور خير الدين حسيب وقائمته التي ضمت اقتصاديي حكومة عارف مما يسَّر لها تسخير الأجهزة الوظيفية الحكومية للفوز بالانتخابات تلك. وكان اسم الفقيد معروفا لي فقد كنت قد اطلعت على مقالته المقدمة الى مؤتمر دراسات التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط المنعقد في جامعة لندن عام ١٩٦٧ والذي شارك ببحوثه البعض من المع اقتصاديي التنمية في الشرق الاوسط آنذاك كان منهم الاستاذ حسين مهدوي من جامعة هارفارد، والذي كان اول من صاغ مفهوم "الدولة الريعية" ليطرحه في ذلك المؤتمر، والبروفيسورين سمير امين من جامعة بواتييه و شارل عيساوي من جامعة كولومبيا وآخرين.

وقد نُشرتْ إسهاماتهم العلمية المتميزة مع ورقة الفقيد بعد ثلاثة سنوات في الكتاب الذي حرره كوك (١). كان فقيد علم الاقتصاد العراقي قد قضى آنئذ اكثر من عشر سنوات في الوطن بعد إكماله الدكتوراه في جامعة اكسفورد والماجستير في جامعة لندن مُسهماً في سنواتها الخمسة الاولى بأعمال اقتصادية وظيفية عديدة في الدولة بدءً بمجلس الاعمار ووزارة التخطيط بعد تأسيسها إلا ليلقى في السنوات الخمس التاليات، وما اعقبها، ما لقيه العديد من حملة الرأي من المثقفين والمتخصصين من إعتقالات متعددة على مدى عقدين وإضطهاد واضح وفصل من العمل رغم علو كفاءته وسمعته الدولية وتميزه بمعارفه الواسعة ناهيك عن مجال اختصاصه.

ببغداد ،عرَّفني بالفقيد زميل الدراسة المرحوم الدكتور فؤاد الدهوي في اواخر صيف ١٩٦٧ فوجدت مكتبته منتدى اقتصاديا عامرا بالبعض من افضل الاقتصاديين الشباب في تلك المرحلة الذين كانوا يلتفون حوله املا بخلق تيار عراقي رصين للفكر الإقتصادي التقدمي. وقد كان محور المنتديات مع فقيد الفكر الاقتصادي التقدمي الدكتور محمد سلمان حسن هو كيفية الاسهام ببناء اقتصاد العراق بمنهجية علمية تنتشله من مسار التبعية الإقتصادية المقترنة بالتخلف الإقتصادي والإجتماعي كما ترفده بسياسات فعالة لتحريره من هيمنة شركات النفط. الأجنبية. وكان رهط غير قليل من الاقتصاديين العراقيين آنئذ متأثرين، دون شك، بكتاب الراحل الذي كان رائداً في تحليل التاريخ الاقتصادي للعراق بين ١٨٦٤ و١٩٥٨ (٢) كما تأثروا بطروحاته بأواسط الستينيات لتأميم شركة نفط البصرة (٣) في حين آثرت الحكومة العارفية الأولى وأهم مستشاريها من بعض الاقتصاديين توجيه ضربة كانت قاصمة للتطور الإقتصادي المستقل وذاتي الإندفاع بتأميمها مصانع القطاع الصناعي الخاص وشركات التأمين والمصارف الخاصة بدلاً من تأميم شركات الامتيازات النفطية. وكان طرح الدكتور محمد سلمان حسن لمقترح تأميم شركة نفط البصرة رداً على التوجهات الحكومية تلك وايضاً على محاولات حكومية اخرى متعاقبة لتسويف فعل القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ والذي استرجع العراق بموجبه معظم الاراضي الامتيازية لكارتيل النفط العالمي. وتمثلت هذه المحاولات الحكومية منذ ١٩٦٤ بمشروع شركة نفط بغداد في ظل إدارة غانم العقيلي لشركة النفط الوطنية المستحدثة ذلك العام والذي اعقبه استقدام شركة ايلف ايراب الفرنسية في ظل إدارة الناصريين بعد ترؤس اديب الجادر لها وذلك بدلا من اللجوء الى الاستثمار الوطني المباشر لبعض الحقول التي صارت في عهدة شركة النفط الوطنية ومن اهمها حقل الرميلة الشمالي.

حتى ١٩٦٨ كان الفقيد متعرضاً للفصل السياسي من وظيفته الحكومية إثر الانقلاب البعثي – القومي في ٨ شباط ١٩٦٣ الذي اطاح بالحكومة الوطنية لعبد الكريم قاسم. وإثر ذلك الانقلاب الاسود، إعتُقل في سجن نقرة السلمان لتسعة شهور إنتُهكت فيها حقوقه المدنية كما فقد جزءً من قدراته السمعية نتيجة التعذيب الجسدي. كل ذلك لم يفت من عزيمته وإصراره على البقاء قريبا من الشعب والوطن رغم أن سمعته الدولية ومؤهلاته الاكاديمية في البعض من احسن جامعات الإقتصاد في العالم كانت ستفتح له فرصاً غير قليلة للهجرة والعمل الكريم والمجزي لكنه آثر البقاء داخل العراق آنئذ صابراً رغم معاناة اسرته الكريمة ماليا ومعنويا. وكان الفقيد آنذاك مسؤولا والمرحومة زوجته ايسر شوكت الخفاف عن والدته وصغيريه يسار وعمار. ودون شك، فقد اسهم بصموده داخل الوطن عمل زوجته في شركة التأمين والذي اشار اليه بعرفان المثقف التقدمي لدور المرأة بقوله : "لولا كفاحها الدائب من اجل كسب المعيشة، لما إستطعت ان اتفرغ لإكمال هذا البحث خلال العامين الماضيين" (٤).

وفي حقيقة الامر، كان ذلك الكتاب موسوعة بحثية رائدة ومتميزة شملت مواضيع كثيرة قام برصْد آثارها وتفاعلاتها محللاً في متونه التاريخ الاقتصادي للعراق على مدى ٩٦ عام بدءً بالسكان وتقديراتهم وتركيبتهم وإنتقالاً الى البطالة وتقديرات حجمها مرورا بتطور قطاع التصدير والقطاع الزراعي واثريهما في توطن النسبة العالية من السكان من البدو آنذاك والذين تحول الكثير منهم الى منتجين زراعيين. وقد حلل الكتاب ايضاً تبعات تطور تجارة الاستيراد التي دمرت العديد من الصناعات الحرفية ليرصد تأخر نشوء الصناعات الاستهلاكية الوطنية ومن بعدها الصناعات الانتاجية. وبقراءة هذا السفرْ، يجد الاقتصادي عرضا سلساً ومتيناً يمتزج فيه التحليل النظري بالمعرفة الرصينة المعززة رقمياً لتحاليله للواقع الاقتصادي الذي بيَّن تزايد تأثره واندماجه بالاقتصاد العالمي عبر توسع التجارة الخارجية وعبر التحولات النسبية للأسعار الدولية للاستيراد والتصدير. و انعكست هذه الاخيرة بتقديراته لآثار نسب التبادل التجاري على ميزان المدفوعات والادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي. وقد تطرق الكتاب أيضا، وبتعمق، الى آثار تطور قطاع النقل النهري والى نتائج السياسات الاقتصادية والتجارية في الحقبة العثمانية التي كان محورها جبائياً لصالح خزينة الباب العالي في اسطنبول وتسديد ديونها المتفاقمة مما أخَّر إرهاصات النمو والتطور الاقتصاديين في العراق حتى اوائل القرن العشرين. وقد رصد الكتاب ايضاً تطورات حقبة الدولة الوطنية في اوائل مراحل نشوئها حتى عام ١٩٥٨. وكان في كل ما تقدم يؤكد على البعد الاجتماعي – السياسي وآثاره الاقتصادية وخصوصا ذلك الذي حلَّلَ فيه اثر التحول من نظام الملكية العشائرية للارض والى ملكية سائدة لشيوخ العشائر والبرجوازية المدينية حيث اسهم تحول شيوخ العشائر الكبار الى ملاكين غائبين عن اراضيهم في زيادة الاستهلاك الترفي مما إنعكس بانخفاض معدلات الادخار الوطني وايضا بقلة الاستثمار في تطوير غلة الارض الزراعية التي تدهورت انتاجيتها وتملحت بعد ان امست مصدرا للريع الممول للاستهلاك والاستيراد الترفيين. وحلل كتابه ايضا الترابط الوثيق بين هذا النمط من الاستحواذ والتصرف بالريع الزراعي مع مستوى معيشة الفلاحين الذي تدهور نتيجة المحاصصة مع كبار الملاكين من جهة ولتدهور الغلة الزراعية للارض من الجهة الاخرى. وقد رصد الكتاب احدى نتائج هذا التدهور في مستويات المعيشة للفلاحين في تزايد ميولهم للهجرة من مناطق تركز الاقطاع الريفي كلواء العمارة (محافظة ميسان حالياً). وقد بيَّن تزايد الهجرات الريفية الى ضواحي المدن الأكبر ليشكل هؤلاء المهاجرين هناك طبقة مسحوقة من فقراء المدن والحواضر. وبالترابط، فقد حلل الراحل في كتابه القيم هذا تبعات اخرى للتركز الواضح في الملكيات الزراعية وتحفيزه للاستهلاك الترفي على حساب الاستثمار بشكل أعم إذ بيَّن اثر ذلك في قلة الموارد التي توجهت لتطوير الصناعات التحويلية. بالتالي، فقد كان الكتاب رائداً في تحليل الترابط الوثيق بين مشكلة الارض الزراعية والقطاع الزراعي عموما ومشكلة تمويل التطور الصناعي الذي بقي بطيء النمو رغم أننا نشير هنا أن كتابه لم يكن قادراً على إعطاء ما يكفي من الدلائل الرقمية الموثقة لإشكالية التمويل بسبب تخلف الحسابات القومية حتى خمسينيات القرن الفائت.

بسبب علو صيته العلمي والمهني، دعت الامم المتحدة في ١٩٦٧ الدكتور محمد سلمان حسن للتدريس في المعهد العربي للتخطيط الذي كانت قد اسسته للتو في الكويت. وإنظم الفقيد الى طاقم هذا المعهد البحثي-التدريبي لكوادر اجهزة التخطيط الاقليمية. وقام هناك بالقاء محاضرات في مادة التخطيط الصناعي ونشر كتاباً عن الموضوع

ذاته في نفس الفترة (٥). وبعد إنقضاء السنة التعاقدية، اخبرني الفقيد بأن المعهد المذكور طلب منه تجديد التعاقد مع الامم المتحدة سنة اخرى ولكنه إعتذر رغم الإغراء المادي فقد كان قد استخدم السنة التعاقدية الاولى لتحسين اوضاعه المالية التي تدهورت عبر سنوات الفصل الحكومي من الوظيفة مما ادخله في ديون لبعض اصدقائه ومحبيه اراد تسديدها. وكان العراق آنئذ يمر بإحدى ازماته السياسية إذ قام البعثيون بإنقلاب عسكري في ١٧ تموز ١٩٦٨ بالتعاون الوثيق مع عبد الرزاق النايف الذي اتهموه في ٣٠ تموز بكونه من المتعاونين مع وكالة المخابرات المركزية. وكان احمد حسن البكر قد اصبح رئيسا للجمهورية في هذا الانقلاب ليحاول، اول الأمر تبييض السمعة الدموية التي اكتسبها البعث من مجازر عام ١٩٦٣ فإتصل بعدد من الشخصيات الاقتصادية المعروفة بقربها من التيارات الديمقراطية واليسارية لإغرائها بوظائف وزارية فقبل البعض عروض التوزير والتعاون. وكان من الشخصيات المتصل بها هو الدكتور محمد سلمان حسن والذي ارسل البكر طائرة خاصة لتقله من الكويت للتباحث بعرض تسنمه وزارة المالية بعد الاطاحة بطاقم النايف في ٣٠ تموز. وقد اخبرني الفقيد انه رفض عرض التوزير وطلب من البكر بدلاً من ذلك إعطائه إجازة إصدار صحيفة. وقد رفض البعثيون طلب المرحوم لخشيتهم من امتداد تأثيره الفكري في الأوساط المثقفة والشابة فعاد الى عمله في معهد التخطيط عازماً إنهاء السنة التعاقدية والعودة الى ربوع الوطن الذي كان يشعر انه على مفترق طريق خطير.

تراجعت الحكومة الجديدة عن فصل العديد ممن فُصلوا من وظائفهم عام ١٩٦٣، فعاد الدكتور محمد سلمان حسن هذه المرة ليلتحق استاذا مساعدا في كلية الاقتصاد/ جامعة بغداد إذ لم يشأ المعنيون بهذا التوظيف منحه كل ما يستحق كإقتصادي عراقي لامع ومعروف دوليا الا وهي درجة الاستاذ البروفيسور. رغم ذلك، وبالنظر لمكانته، فقد إنتخبه الاساتذة رئيسا لقسم الاقتصاد حيث امضى في رئاسة القسم قرابة العامين ادخل فيها بعض الاصلاحات على المناهج كما على معايير توزيع المحاضرات بين اساتذة القسم. وقد امضى الدكتور الراحل حوالي العشر سنين استاذا جامعيا حتى جاءت الموجة العاتية الثانية من القمع على حملة الفكر التقدمي في اواخر السبعينيات. وكان الدكتور حسن قد امضى خلال هذه الحقبة من عمره فترات متعددة تعرّض فيها الى عمليات ممنهجة من الاعتقال والتعذيب ومحاولة كسر عزيمته. وقد تعرض في الإعتقال الى التعذيب الجسدي والنفسي ولم يفك اسراه إلا بوجود حملات عالمية استنكرت اضطهاده. وكان هذا الاضطهاد ينبع من خشية نظام البعث من تأثيره فقد كان يقول في مجالسه الخاصة الكثير من النقد كأن يقول مثلاً باللهجة البغدادية مثلاً : " هذا مو تخطيط بدوي!". وكان تعبيره هذا إشارة الى الأساليب التدرجية الماكرة التي اتبعتها حكومة البكر – صدام عند إحكام الدولة سيطرتها على الوضع السياسي وذلك بضرب وقمع التيارات السياسية المعارضة تباعاً بدءً بانصار القيادة المركزية للحزب الشيوعي وانصار الجناح الموالي لسوريا من البعث والقوميين، في حين سعت اول الامر لكسب الوقت عبر التهادن مع الثورة الكردية في اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ و بسعيها لإجتذاب الحزب الشيوعي للدخول في جبهة سياسية مع حزب البعث بعد أن قامت بمنحه إجازة لإصدار صحيفة ناطقة بإسمه. وسعت الحكومة ، في أوائل عهدها ، ايضاً للغزل مع الإتحاد السوفياتي عبر الإعتراف الدبلوماسي بحكومة المانيا الديمقراطية عام ١٩٦٩ والتي كانت تعاني من العزلة الدولية آنذاك.

وفي اواسط السبعينيات، وبعد ارتفاع اسعار وعوائد النفط كان الفقيد يردد على اصدقائه ومريديه بأنه يتوقع ان يطفو المجتمع في إغراءات استهلاكية (او ما عبّر عنه بكلماته بتكويت العراق إشارة الى محاولات نقل النمط الاستهلاكي الكويتي الى العراق) مبيناً أيضاً خشيته من زج العراق في سلسلة مغامرات عسكرية ينتج عنها دمار واسع بسبب العسكرة المتزايدة للدولة والمجتمع العراقيين. كان ذلك الكلام منه خاصاً لمريديه واصدقائه من المثقفين لم يستطع الفقيد نشره بسبب شدة القمع آنذاك. وقد شكل توقعه للمغامرات العسكرية للنظام في اواسط السبعينيات إستبصاراً مبكراً لما تحقق في الثمانينيات وما بعد من تَغول للدولة على المجتمع. وقد بني رأيه هذا على تحليل صائب للمسار الذي كان العراق قد بدأ بولوجه مع تعمق ظواهر كسب المنتفعين من الترييع المتزايد للعمل في الدولة التي تضخمت أعداد العاملين في أجهزتها الأمر الذي عمّق ظواهر عسكرة المجتمع والدولة في ظل رئاستي البكر وصدام اللتين زجّتا البلاد في حروب داخلية مع الاكراد وخارجية مع ايران ومن بعدها الولايات المتحدة بعد غزو الكويت.

كان الفقيد مدركاً لإستهدافه من قبل النظام البعثي الجائر وكان يحس بأن داره الواقعة في حي اليرموك كانت مرصودة من أجهزة المخابرات الصدامية لكنه لم يلن في عزمه على الصمود داخل الوطن ليتيسر له الإتصال بالآخرين ومنهم مثلا اصدقاءه الكثار من حملة الافكار التقدمية كابراهيم كبة وعبد الفتاح ابراهيم وغيرهم سعيا منه ومنهم لتكوين تيار فكري وسياسي تقدمي بإسم "الديمقراطيين المستقلين." وكان هذا التيار قد تشكل في اواسط الستينيات وقدم بعض المذكرات الناقدة لسياسات حكومات متعددة تعاقبت على دست الحكم. بالتالي، وبالرغم من الأهمية التحليلية الرائدة لما كتبه الفقيد في شؤون علم الاقتصاد وتطبيقاته في العراق، إلا ان نشاطه تعدى الحدود المهنية الضيقة بإتجاه ممارسة نضالية فاعلة لمن كان متأثراً بتراث المدرسة الكلاسيكية في علم الإقتصاد التي تأسست وتوطدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي اطلقت على هذا العلم "الاقتصاد السياسي." وكما هو معروف ، فقد كان من رواد هذه المدرسة آدم سميث ومن ثم دافيد ريكاردو الذي طوّر نظرية القيمة في العمل والتي استخدمها كارل ماركس ضمن نظرياته التي ركّزت على توزيع القيمة بين الراسماليين والعمال عبر طرحه لمفهومي فائض القيمة والإستغلال. اما في القرن العشرين، فقد جاء كل من اوسكار لانجة ومايكل كاليتسكي بكتابات اعادت بعض الزخم لمنهجية الاقتصاد السياسي بعد ان تأسس تيار النيوكلاسيك وطغى في الاوساط الاكاديمية الغربية منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر وحتى افل الكثير من نجمه بصعود الكينزية بعد الكساد الكبير لثلاثينيات القرن المنصرم . وقد سعى الفقيد في السبعينيات لنشر البعض من اهم ما كتب في القرن العشرين عن الاقتصاد السياسي بين القراء العرب والعراقيين فأنفق البعض من ثمين وقته في ترجمة كتاب الاقتصاد السياسي لاوسكار لانجة كما كتب مقدمة مهمة الفها هو لهذا الكتاب. وكان الفقيد في ذات الوقت يمارس عمله الاكاديمي ويشرف على أطاريح الماجستير لطلابه في جامعة بغداد حتى إحالته على التقاعد إضافة الى نشاطه كديمقراطي مستقل في نقد الحكومة وسياساتها الاستبدادية.

لقد تعرض الفقيد نتيجة عمله الفكري والسياسي المستقل الى سلسلة لئيمة من الاضطهادات كان منها إغتيال ابنه الاصغر عمار بالدهس على احد الارصفة في البصرة حيث كان طالبا لامعا في كلية الطب ضمن جامعة البصرة. وقد تكررت الاعتقالات بحق هذا المفكر الرائد بغية الحد من نشاطاته فاعتُقل الدكتور محمد سلمان حسن في السبعينيات والثمانينيات عدة مرات منها لمدة اسبوعين في ١٩٧١ ول ٤ اسابيع في ١٩٧٣ ولفترة اسبوع في ١٩٧٦ ومن ثم لشهر واحد في ١٩٨١. وكان آخر الاعتقالات واكثرها إيغالاً في القمع اللئيم لهذا المفكر العراقي الاصيل زجّه من قِبَل اجهزة الامن الصدامية في مستشفى الشماعية لمدة ٣ اشهر حيث تعرّض للضرب واضرب عن الطعام إحتجاجاً لمدة ٢٨ يوم. كل هذا القمع لم يكن إلا لكسر عزيمته فقد كانت الحكومة ترسل بعض معارفه من الذين اشترى النظام ذممهم محاولين إغرائه بالتنازل عن افكاره السياسية ومبادئه الاخلاقية دون ان تلين قناته كما لانت قناة البعض عبر المناصب والمال والحظوة الزائفة، الأمر الذي كان يوغر صدورهم عليه اكثر فأكثر.

قبل قرابة الربع قرن ، وبالذات في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٩ ، رحل "غاندي العراق" المفكر الاقتصادي والمناضل الوطني الصلب والزاهد الدكتور محمد سلمان حسن ليدفن في مقبرة اسرته آل الجراح في ابو غريب جنبا لجنب مع ولده الشهيد عمار. وقد ظن النظام البائد بوفاته انه قد تخلص من مُعارض عراقي آخر لم تلن قناته لكن الذكرى العطرة لهذا المفكر الشجاع الذي جاء من وسط شعبي مكافح والذي جاد بنفسه وباسرته باقية في قلوب محبيه وتلامذته وفقراء العراق. لقد ناضل محمد سلمان حسن من اجل إستقلال العراق واقتصاده من التبعية الى الخارج واعطى حياته لأجلهم ولاجل الشعب وناضل لتحسين اوضاعهم في عراق كان يأمل ان يصبح ديمقراطيا. وكان من معطيات نضاله هذا المجهودات الفكرية البارزة والسياسية الحثيثة التي تحدثنا عن البعض منها .

كان الدكتور محمد سلمان حسن يسعى جاهداً لتحقيق عراق ديمقراطي مستقل عن الهيمنة الامبريالية وعن العسكرة المتزايدة للدولة والمجتمع عبر التسلط الحكومي والطبقية في توزيع الدخل والثروات، عراق الشعب الذي كان يأمل ألا تسوده العنصرية ولا يعرف الطائفية والتمييز الاجتماعي وهو عراق المواطن الحر الذي لم يتحقق لحد اليوم للاسف الشديد.

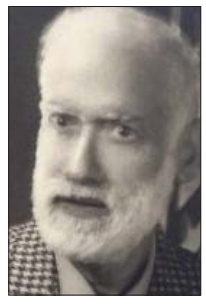

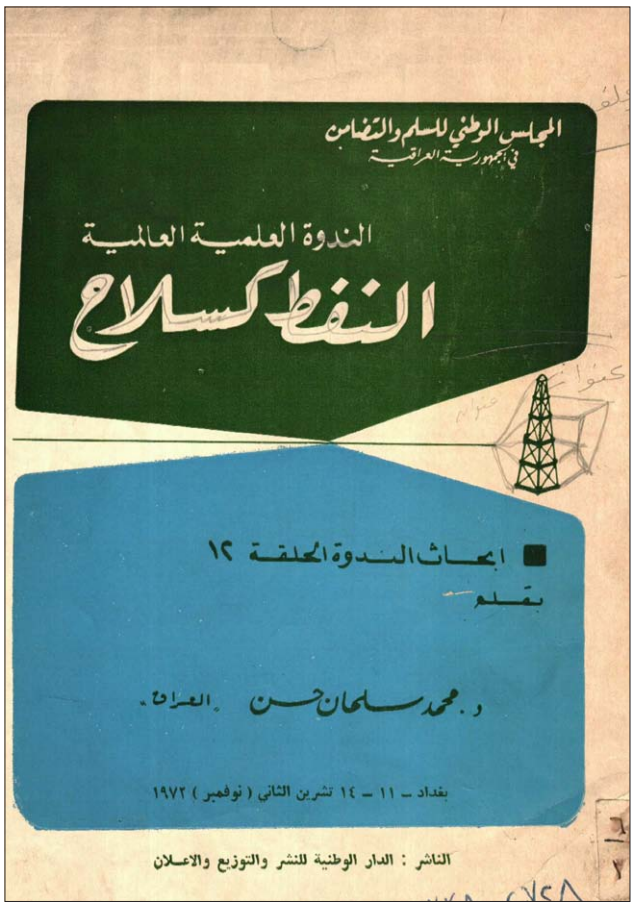

في حقيقة الامر، كان ذلك الكتاب موسوعة بحثية رائدة ومتميزة شملت مواضيع كثيرة قام برصد آثارها وتفاعلاتها محللاً في متونه التاريخ الاقتصادي للعراق على مدى ٩٦ عام بدءً بالسكان وتقديراتهم وتركيبتهم وإنتقالاً الى البطالة وتقديرات حجمها مرورا بتطور قطاع التصدير والقطاع الزراعي واثريهما في توطن النسبة العالية من السكان من البدو آنذاك والذين تحول الكثير منهم الى منتجين زراعيين. وقد حلل الكتاب ايضاً تبعات تطور تجارة الاستيراد التي دمرت العديد من الصناعات الحرفية ليرصد تأخر نشوء الصناعات الاستهلاكية الوطنية ومن بعدها الصناعات الانتاجية.

الهوامش

(١) M.A. Cook (editor) – Studies in the Economic Hiʌstory of the Middle East ... . Oxford University Press، Oxford ١٩٧٠

(٢) محمد سلمان حسن – التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨ الجزء الاول منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر – صيدا – بيروت ١٩٦٥.

(٣) راجع مقالته عن مقترح تأميم شركة نفط البصرة والمنشورة في : محمد سلمان حسن – دراسات في الاقتصاد العراقي . دار الطليعة. بيروت. ١٩٦٦.

(٤) المصدر السابق ص ١٤.

(٥) د. محمد سلمان حسن – التخطيط الصناعي . دار الطليعة .بيروت ١٩٦٨

(×) خبير اقتصادي عراقي، المدير السابق لقسم التحليل الاقتصادي في الامم المتحدة (الاسكواش)

المصدر: مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٦٨-٣٦٩ ايلول ٢٠١٤

محمد سلمان حسن..

اقتصادي بارز وماركسي عتيد

د . حاكم محسن محمد الربيعي

تفخر البلدان بأبنائها من العلماء البارزين في مختلف المجالات العلمية والتخصصات الادبية والإنسانية. حيث يبرز في كل امة شعراء وأدباء وفنانون وعلماء في اختصاصات حيوية مهمة تعكس اثارها على اقتصاديات وثقافات هذه البلدان بشكل ايجابي، وتقوم بتكريمهم وهم احياء دون النظر الى اتجاهاتهم السياسية والحزبية وهذا هو الرقي في تعامل الدول مع علمائها وشعرائها وأدبائها ومثقفيها. ولكن في بعض الدول النامية، وليس كلها، تتعامل الحكومات على اساس الانتماءات الحزبية والسياسية ولذلك تتعرض هذه النخب في هذه البلدان الى المطاردة والملاح?ة والفصل من الوظيفة والسجن والتعذيب والإعدام. وهذا ما حصل في العراق مع ابرز العلماء والأدباء والشعراء والفنانين، ومن هؤلاء العلماء البارزين الدكتور محمد سلمان حس الاقتصادي البارز والماركسي العتيد، القائمة طويلة: د عبد الجبار عبد الله وإبراهيم كبة و د.صفاء الحافظ ود.صباح الدرة والبياتي والجواهري... كما اشير القائمة طويلة. وجميع هؤلاء جرت مضايقتهم واعتقالهم وتعذيبهم ليس لجرم ارتكبوه وإنما لأفكارهم وعلى ايدي جلاوزة حزب يقول عن حاله انه عربي واشتراكي، وعلى فترات بدأت مع انقلاب شباط الاسود عام ١٩٦٣؛ حيث اعتقل ?عد هذا الانقلاب الفاشي وعذب بوحشية من جلاوزة البعث، كما فعل المجرمون مع العالم الكبير د.عبد الجبار عبد الله وعلي ايدي الحرس اللاقومي من طلابه الكسالى، والذي كان دائما يوجههم نحو مطالعة دروسهم، من اجل مصلحتهم ولكنهم «كافؤوه» بهذه الطريقة. كما فصل من الوظيفة الدكتور محمد سلمان حسن، ولم يلن او يتنازل، وهو خريج جامعة أوكسفورد بامتياز عام ١٩٥٨ وكان من الطلبة البارزين علميا والثوريين ايضا؛ حيث كان يتزعم الحركة الطلابية في الجامعة. وبعد تخرجه عاد الى العراق وعمل في مجال اختصاصه، وقبل ذلك كان عضوا في الهيئة الاست?ارية لمجلس الاعمار، وساهم من خلال اشتراكه بأعمال المجلس في رسم السياسة الاقتصادية للعراق. كما شارك ضمن الوفد العراقي الذي عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية والتي ما زالت مخرجاتها شاخصة حتى اليوم وكان عضوا فاعلا في لجنة اعداد القانون رقم (٨٠) الذي عزز موقف العراق تجاه الشركات الاحتكارية في السيطرة على اكبر مساحة للكشف والبحث عن النفط العراقي. وكان الدكتور محمد سلمان حسن من اوائل الداعين لتأميم النفط العراقي من الشركات الاحتكارية وذلك من خلال اعداده لدراسة بهذا الخصوص تحت عنوان «?حو تأميم النفط العراقي» وهي في الأصل محاضرة القيت في جمعية الاقتصاديين العراقيين في المنصور عام ١٩٦٦ دعا فيها الى تأميم النفط العراقي، وأوضح ما هي آليات تأميم النفط العراقي، وتوقع نجاح التأميم لو ان الحكومة العراقية اقبلت على اتخاذ هذه الخطوة في ذلك الحين. لكن الحكومات آنذاك لم تقبل على اتخاذ هذه الخطوة. وفي هذا العام قدم مذكرة مع ابراهيم كبة ومصطفى علي وعبد الوهاب امين الى رئيس الوزراء آنذاك ناجي طالب حول التحولات الاجتماعية في العراق، وقد نشرت على شكل كتاب بعنوان (نحو تأميم النفط العراقي).

أما عن تراث الدكتور العلمي فكان كتابه (دراسات في الاقتصاد العراقي) الصادر عام ١٩٦٧ عن دار الطليعة – بيروت – لبنان وقد تضمن الكتاب مجموعة من الدراسات الاقتصادية التي القت بعض الضوء – كما يقول المؤلف – على التجربة الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأشار الى ان التجربة ما زالت في حينه تحدث وتتطور؛ حيث عالج التجربة في سنواتها الاولى للفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية انقلاب الفاشسست في ٨ شباط عام ١٩٦٣. وكان الفصل الاول من الكتاب عرض للتطور الاقتصادي في العراق – المشكلات والآفاق وهو محاضرة القيت في الفصل الدراسي الذي اعد?ه ونظمته مدرسة اللغات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن في ٢٦ /٩ /١٩٥٧ وهو ايضا جزء من المحاضرة الاصلية التي كانت بعنوان (التطور الاجتماعي في الشرق الاوسط). كما تناول الفصل الثاني القضية الزراعية وقد ركز المؤلف على ثلاث قضايا هي: القضية الفلاحية ونظام الارض والإنتاج والإنتاجية الزراعية. اما الفصل الثالث فتمحور حول ضرورة وضع خطة لتطوير الزراعة العراقية وهي دراسة مرفوعة الى وزير الاصلاح الزراعي في حكومة عبد الكريم قاسم. ويشير ذلك كله الى ان السيد حسن لم يكتف بعمله كأكاديمي يمارس التدريس والبحث العلمي وإنما ي?دم الدراسات النافعة للحكومة من اجل الاصلاح الاقتصادي والإداري.

ومثلما وضع اهتمامه على الزراعة اهتم بموضوع الصناعة وركز على انتاج الاسمنت غير المنظم والفوضوي ايضا، وكان ذلك موضوع الفصل الرابع من الكتاب المشار اليه اعلاه. كما استعرض الاتفاقية العراقية– السوفياتية في الفصل الخامس، وعرج على الشعب العراقي من حيث النمو والتركيب للفترة بين ١٨٦٧ – ١٩٤٧ وتقديرات السكان الفعالين والأيدي العاملة للفترة بين ١٩٥٧ – ١٩٦٥ في الفصلين السادس والسابع. وفي الفصل الثامن والتاسع والعاشر من الكتاب تناول جهاز التخطيط الاقتصادي مع المقارنة بين اجهزة التخطيط في كل من مصر وبلغاريا ويوغسلافي?، مع ضرورة تأسيس جهاز اقتصادي ثوري، بدلا من الجهاز القائم في العهد الملكي مع تحديد نقاط الضعف في الخطط الاقتصادية. وكان يصوب الاخطاء لعمل هذه الاجهزة ويضع البديل بكل قدرة وكفاءة وعلمية. وصوّب السياسة الاقتصادية ولاسيما المتعلقة بالنفط والتبعية الاقتصادية في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر ودخل في شرح معنى التطور اللارأسمالي في العراق، هذا المصطلح الذي شاع في ذلك الحين. ان هذا الكتاب يعد مرشدا ودليلا لكل باحث او متخصص في شؤون التطور الاقتصادي والاجتماعي، رغم اختلاف ظروف صدوره واختلاف الرؤى الاقتصادية لأنظمة?الحكم المتعاقبة على ادارة العراق.

ومن جهة اخرى عمل الدكتور محمد سلمان حسن على ترجمة كتاب الاقتصاد السياسي للاقتصادي البولوني الشهير أوسكار لانكه بأجزائه الثلاثة وقد اشترك معه في تأليف الجزء الثاني من الكتاب؛ حيث يتضح عمق العلاقة بين العالمين من خلال قراءة رسالة لانكه الى الدكتور محمد سلمان حسن

إن مغزى رسالة أوسكار لانكه وهو اقتصادي بارز وشهير على الصعيد العالمي، يدلل على المكانة العلمية التي يحظى بها عالمنا العراقي والاقتصادي البارز د.محمد سلمان حسن على الصعيد الدولي، في وقت لا يحصل على مثل هذه المكانة في بلده العراق رغم الدراسات والأبحاث التي قدمها للجهات الحكومية او ابحاثه ومحاضراته التي ألقاها داخل العراق أو خارجه، وفي مؤسسات وجمعيات علمية.

ومن المناصب التي تقلدها هي رئيس قسم الاقتصاد سنة ١٩٦٩ ووكيل وزير الزراعة وقد رفض منصب وزير النفط الذي عرضته عليه السلطة بعد عام ١٩٦٩. وكان موضع التقدير والاعتزاز من زملائه التدريسيين وطلابه في سبعينيات القرن الماضي، بعد اعادته للتدريس في الجامعة، وقد اشرف على رسائل الماجستير لبعض الطلبة ومنهم متميزون ما زالوا يتبوؤن مناصب مهنيّة وعلميّة هامة، كما كانت له مساهمات علمية مرموقة كأبحاثه المنشورة منها في مجلة (الثقافة الجديدة) ومجلات علمية اخرى كمجلة (الاقتصادي)، اضافة الى نشره لبحوث علمية كانت موضع الاهتمام والتقدير في مجلات علمية بريطانية.

محمد سلمان حسن شهيد الشعب العراقي وقضيته الأساسية النفط

سلام ابراهيم عطوف كبة

دعى الشهيد الدكتور محمد سلمان حسن لأول مرة في العراق لتأميم النفط،من خلال دراسة عميقة جدا القيت في نقابة الاقتصاديين اواخر ستينات القرن العشرين ونشرت بكتاب تحت عنوان"نحو تأميم النفط العراقي".يقول الخبير النفطي فؤاد قاسم الامير"ما جلست يوما او اتحدث او اقرأ او اكتب عن النفط العراقي،الا ووجدت امامي الشهيد الدكتور محمد سلمان حسن.كنت اتناقش واتجادل معه،ولكن كنت دائما امامه تلميذا يتعلم الكثير من مفكر كبير في الاقتصاد العراقي يعتبر الأفضل،وانه في دراساته نحو(تأميم النفط العراقي)التي القيت كمحاضرة سنة ١٩٦٦ لم يكن فقط الأول في طرح مسالة التأميم ولكنه كان افضل من اوضح لماذا يمكن ان ينجح التأميم في تلك الظروف".

لم يكن محمد سلمان حسن مفكرا فذا وعلى نطاق عالمي فحسب بل كان مناضلا صلبا،فرغم فصله من البعثة العلمية وسحب جوازه لأسباب سياسية فقد أكمل الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة اكسفورد بامتياز سنة ١٩٥٨ بنفس الوقت الذي كان فيه احد قادة الحركة الطلابية في المملكة المتحدة،قبل ذلك شغل محمد سلمان حسن عضوية الهيئة الاستشارية لمجلس الأعمار الذي ظهر الى الوجود بموجب قانون رقم(٢٣)لسنة ١٩٥٠ اثر ارتفاع حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط ،وربطته علائق حميمة مع الخبراء الذين قدموا المشورة للحكومة العراقية آنذاك،وفي مقدمتهم اللورد سولتر و كارل أيفرسن.احتل محمد سلمان حسن بجدارة موقعه في الطاقم الذي هندس السياسة الاقتصادية للجمهورية العراقية الفتية،كما ساهم في عضوية الوفد العراقي الذي ابرم الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية.اعتقل في انقلاب شباط ١٩٦٣ وعذب ومزقت اذنه،وفصل من الخدمة،لكن لم يلن.

في ايلول ١٩٦٦ رفع محمد سلمان حسن وابراهيم كبة ومصطفى علي وعبد الوهاب محمود مذكرة الى ناجي طالب(رئيس الوزراء)اكدت على ان المسألة الأساسية في الوضع العام في العراق بعد نجاح ثورة ١٤ تموز في دك النظام الملكي الاستعماري وازالة قشرته السياسية،تمحورت حول المسألة الاجتماعية،اي مسألة الثورة الاجتماعية التي نضجت مستلزماتها الموضوعية اي ديناميكية الصراع الطبقي الاجتماعي،وبالتالي السياسي،بعد ان كان المحور قبل تموز يدور حول المسألة الوطنية.وبتاريخ: ١٩٦٦/١٢/١٦ رفع محمد سلمان حسن مع ابراهيم كبة ومصطفى علي وعبد الوهاب محمود مذكرة الى رئيس وزراء الجمهورية العربية السورية تأييدا للموقف السوري ضد احتكارات النفط الدولية!

عرض عليه"البكر"بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ منصب وزير النفط ورفضه،اذ كان رافضا التعاون مع البعث.بقي خبيرا اقتصاديا للامم المتحدة واستاذا في جامعة بغداد،كما منح خبرته لليمن الديمقراطية.اعتمدت جمهورية اليمن الجنوبية دراسته المعنونة"تقرير الى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حول التوجهات الاساسية في السياسة والتخطيط الصناعي"مرجعها الرئيسي في صياغة خططها الانمائية اللاحقة!وكتب محمود عشيش نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية في جمهورية اليمن الجنوبية بمقدمة هذه الدراسة"ان دراسة الدكتور محمد سلمان حسن التي بين ايدينا تتطابق كليا مع توجهات ثورة ١٤ اكتوبر،ليست دراسة عادية لأنها مفتاح التطور الذي يصبو اليه الشعب وتتطلبه البلاد.في حقيقة الامر،وضعت دراسات عدة في هذا المضمار قبل دراسة الدكتور حسن،ولأسباب عدة لم تكن في غناها وعمقها!".

اعتقل في تشرين الثاني ١٩٨٤ بسبب انتقاداته للسلطة وعذب بوحشية ولم تنكسر معنوياته،فادخل مستشفى الأمراض العقلية قسرا،وتعمدوا تجهيز المجانين بالهراوات للقضاء عليه ولكن لم ينثن،ثم أفرج عنه ومات بعد فترة قليلة في كانون الثاني عام ١٩٨٩ في ظروف فاجعة اضفت الى الوفاة سمة الاغتيال المدبر الوحشي،وقبلها بفترة قصيرة كان قد اغتيل ابنه الشهيد عمار!.

ان اغتيال محمد سلمان حسن(ابو مازن)تم في الأوقات المرة التي كان فيها صدام الشخص المدلل للامبريالية الأمريكية ورجلها في الشرق الأوسط.

لقد قدم ابو مازن شخصه وابنه في سبيل هذا الوطن وقضيته الأساسية النفط.ان الأرض التي انجبته وارضعته هذه الوطنية الفائقة وحب العراق بلا حدود ستنجب آخرين وآخرين سيوصلون العراق الى ماكان عليه طوال تاريخه عصيا على الغزاة متألقا بابداعاته،غده مزدهر سعيد،ما ان تصيبه كبوة الا لينهض لبناء وطنه وشحذ امكانياته.

ترك الدكتور محمد سلمان حسن لمكتبة الشعب العراقي الوطنية عشرات الدراسات والبحوث والمقالات الاقتصادية بتكليف من هيئات ومنظمات عربية ودولية اضافة الى ترجماته وكتبه،ومحاضراته في المحافل الوطنية والدولية. دعمته وعاضدته في عمله الاكاديمي والاجتماعي والسياسي زوجته السيدة ايسر الخفاف،وهي من الناشطات الاوائل في رابطة المرأة العراقية.واحتضنت الثقافة الجديدة غيض من فيض دراساته القيمة حول جوانب مختلفة من الاقتصاد العراقي:القضية الزراعية في العراق/الاصلاح الزراعي/صناعة الاسمنت/السياسة النفطية/مظاهر التبعية الاقتصادية/اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفييتي..الخ.

من اهم كتب الاكاديمي محمد سلمان حسن:

- Nationalism & Economic Development in the Middle East\ ١٩٥٧\Oxford
- توماس بالوك/سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق/بغداد/١٩٥٨/ ترجمة الدكتور محمد سلمان حسن.
- التطور الاقتصادي في العراق/ بغداد/١٩٦٥.
- دراسات في الاقتصاد العراقي/ بغداد/١٩٦٦.
- نحو تأميم النفط العراقي/ بيروت/١٩٦٧.
- تقرير الى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حول التوجهات الاساسية في السياسة والتخطيط الصناعي/الامم المتحدة/عدن/١٣ تشرين الاول ١٩٦٨.
- الاقتصاد السياسي/ بيروت/١٩٨٠....مع الاساتذة اوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي.

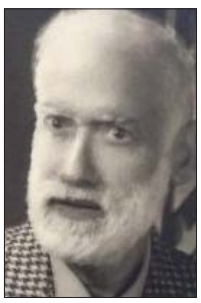

العراقيون
من زمن التوهج

في الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل الأستاذ الدكتور محمد سلمان حسن

سمير كامل

شجعني احد الاصدقاء بعد علمه بنية مجلة (الثقافة الجديدة) اصدار ملف عن الاستاذ الدكتور محمد سلمان حسن، على كتابة مادة على هامش الذكرى ووفاء لأستاذنا الكبير وكونه احد رموز ثقافتنا الوطنية.

كما ذكرني بثلاث من الذكريات مع الاستاذ محمد سلمان حسن على قصر فترة تدريسه لنا؛ حيث كنا معا في السنة الاولى فرع الاحصاء في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد للعام الدراسي ١٩٧١-١٩٧٠.

لقاؤنا معا بالأستاذ الدكتور كان عبر تدريسه لنا مادة الاقتصاد او بالاحرى مبادئ الاقتصاد، ولم نلتق به ثانية في صفوف الدراسة، حيث غلب على موادنا لاحقا، دروس الاحصاء المختلفة، ولكنا كنا نراه في الكلية من حين لحين ونتابع، عرضا، أخباره ومنها تدريسه واشرافه على طلبة الدراسات العليا.

إذ السنة الاولى من الكلية كانت عام ١٩٧٠، ومع استاذ لا يعرف الكثير منا في وقته، كونه احد الاخصائيين المعروفين في الاقتصاد، والمشغول الى جانب ذلك بالشأن السياسي بمفهومه العام. هكذا اربعة واربعون عاما مضت على تلك الايام، وما اجملها وأرقاها، معرفة وخبرة وحياة وشخوص.

ما ذكرني الصديق به وكنا شاهدين له معا، كتفاصيل تبدو صغيرة ولكنها الان كبيرة في معناها بالنسبة لنا، ولتسمحوا لي بذكرها وباختصار:

الدرس الحياتي الاول الذي تعلمناه منه ان نقرأ لنفهم وبروح نقدية، تشجع على الحوار وليس عبر طريقة الحفظ، الذي لا يغني ولا يفيد، بل قد يكون ضارا ومؤذيا. والحادثة الطريفة تتلخص في الدروس الاول، كما نذكر حيث اقترح علينا الاستاذ الدكتور محمد سلمان حسن قراءة الصفحات الاولى من احد فصول كتاب الاقتصاد السياسي لأوسكار لانجة، والمترجم الى العربية بتصرف من قبل الدكتور. الصديق كان قد استعار الكتاب من المكتبة محاولا قراءة تلك الصفحات المذكورة، ولكن بدون جدوى، حيث صعب فهم جوهرها ومعناها ولكونه حاول أكثر من مرة، فقد كان قاد?ا على تذكر النص بشكل عام. حين جاء الدرس مع الدكتور تساءل إن كان احدنا قد قرأ المادة ويود المشاركة.... ساد صمت لثوان وحدس الصديق انه أما لم تتوفر للآخرين فرصة استعارة الكتاب أو مثل حظه في صعوبة فهم المادة، وتردد كما ذكر لي بعدها برفع اليد للمشاركة، ولكن قرر في نهاية المطاف القيام بذلك وواقع الحال يفرض عليه ان يذكر النص كما قرأه وبدون تغيير يذكر. النتيجة كانت محاضرة لمدة خمس دقائق تقريبا من الدكتور عن مضار الحفظ للمادة وعدم فهمها نقديا ولكم تصور حال الصديق في تلك الدقائق المعدودة الطوال.

الدرس الحياتي الثاني الذي تعلمناه كان بعد شهور من الدراسة وازدياد قربنا من الدكتور، حيث وفي إحدى المرات وبعد نهاية الدرس استمر حوارنا معه في الممر، وكان في طريقه لغرفة الاساتذة او غرفته، قبل بدء محاضرته القادمة. طال الحوار حتى التهم كل وقت الاستراحة، مما اضطرنا الى الاعتذار منه على ذلك، ولكن جوابه كان إنه سعيد باهتمامنا، ولاسيما اننا طلبة الصفوف الاولى، ولا نشغل بالنا بموضوع سرقتنا لوقت فرصته. وذكر لنا عرضا، تأكيدا على سعادته باهتمامنا، أنه في نفس تلك الفترة كان قد اعتذر شاكرا عن دعوة وجهت له للمشاركة في م?تمر في شيلي سلفادور الليندي، وكما نذكر كان حول النحاس، حيث فضل الاستمرار في تدريس الطلبة ومنهم طلبة الصفوف الاولى، على اخذ اجازة مشروعة لحضور المؤتمر المذكور. وكما كان الدكتور مهتما بموضوع النفط وتأميمه فقد تم تأميم النحاس في شيلي في صيف عام ١٩٧١. لنا ان نتخيل كم كان الدكتور حزينا وغاضبا عند حدوث الانقلاب العسكري عام ١٩٧٣ في شيلي، وبمساندة قوى كبرى والذي وأد الربيع الحقيقي لذلك البلد.

الدرس الحياتي الثالث هو الانغماس في الشأن العام ومن منطلق المُثل الوطنية والإنسانية، حيث كنا نراه كل صباح مسرعا، متأبطا العديد من الجرائد في الفترة التي سبقت تأميم النفط في العراق عام ١٩٧٢، ما يعكس مدى اهتمامه وتوقه لاستقلال ثروة وطنه النفطية، وهو الذي كان من أوائل المنادين بهكذا قرار وتوجّه.

شكلت قوة المبادئ والمُثل وقوة الالتصاق بالارض معا وبشكل منسجم إحدى أسرار هذه الشخصية الكبيرة، حيث كل منهما تمنح الأخرى تدفقا وألقا واقعيا قريبا من الارض ومن همومها، وشجاعة متميزة في مواجهة العنف والجريمة. حسب علمي البسيط كانت للدكتور فرصا لمغادرة العراق والعديد مثلها في مغادرة المُثل والمبادئ ولكنه ظل متمسكا بكليهما بالرغم من العواصف الهوجاء، منسجما مع نفسه ولصيقا بأرضه وبالقيم التي ارتضاها لحياته.

كان الاستاذ محمد سلمان حسن مهتما بشكل كبير بموضوع النفط والثروة النفطية ولمحاضرته (نشرت ككتاب من ١٣٦ صفحة عام ١٩٦٧) عن «نحو تأميم النفط العراقي» في عام ١٩٦٦ سبق الريادة في هذا المجال. وفي ذكرى رحيله الخامسة والعشرين، أود المساهمة بمادة أولية عن النفط ومن خلال بعض البيانات والتحليلات، والتي تعكس جزئيا حجم الصناعة النفطية في الاقتصاد العالمي ولنا حينذاك الاستنتاج الاولي بمدى تأثير هذا الواقع على صانعي القرار السياسي، وكم من الحروب والمعارك قد خيضت وتخاض من اجل تحديد وجهة استخدام هذه الطاقة النابضة، في نهاية ?لامر، مهما طال الزمن. لعلي لا أجانب الحقيقة بالقول ان الدكتور محمد سلمان حسن كان مدركا بشكل كبير لدور النفط في السياسة الوطنية في العراق، وفي المنطقة العائمة على بحيرة منه وفي العالم بشكل عام.

بادئ الامر وللمرور سريعا على جانب من تاريخ النفط في العراق والمتمثل في الشركات النفطية المساهمة في شركة نفط العراق IPC، وصولا لاحقا لحجم الشركات النفطية العالمية،

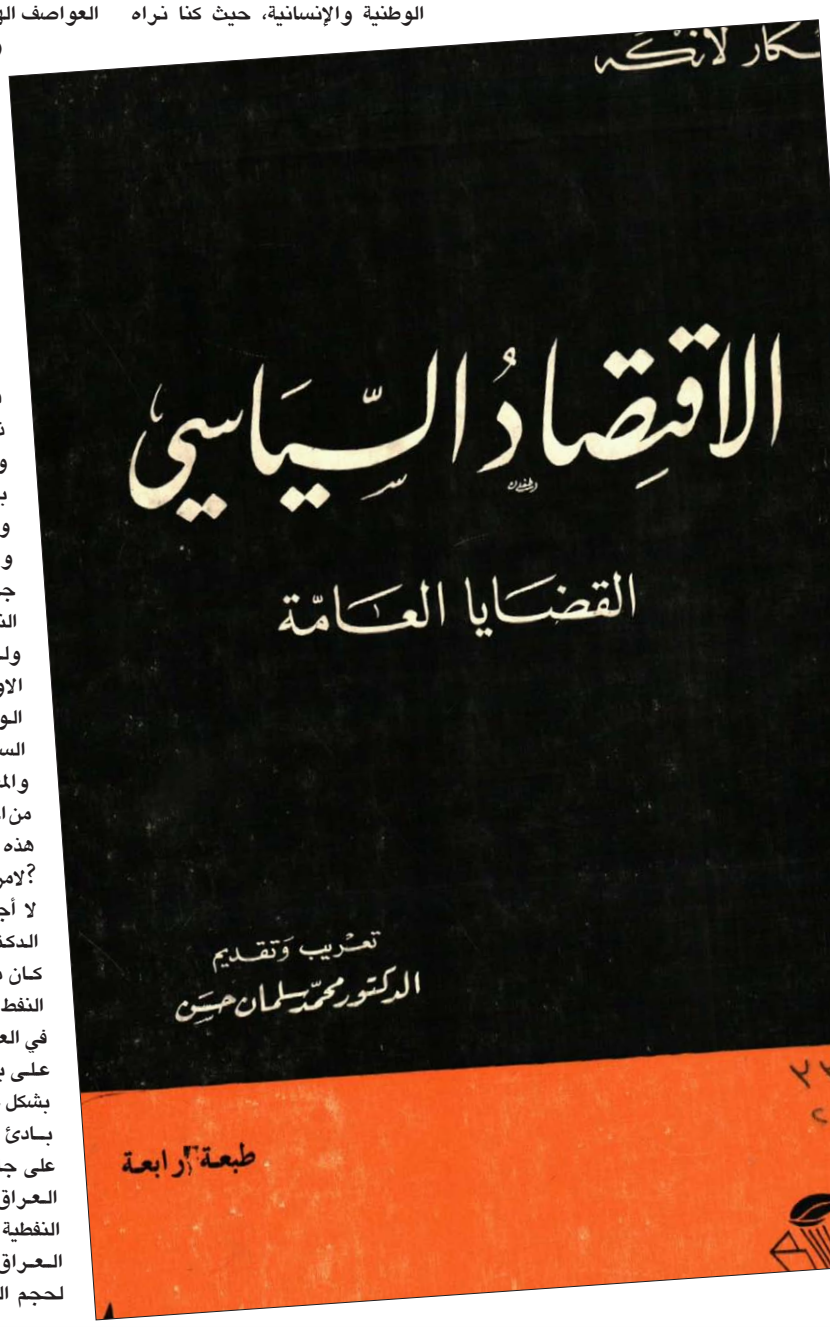

مقارنة بباقي الشركات في وقتنا الحالي وعلاقة تلك الارقام بمؤشرات التنمية البشرية وميزانيات التسلح، نمرّ على كيفية تأسيس شركة نفط العراق عام ١٩٢٩-١٩٢٨.

اتفاقية الخط الاحمر وتأسيس شركة نفط العراق IPC

بتاريخ ٣١ تموز ١٩٢٨ وقع اربعة مساهمين يمثلون كبرى الشركات البترولية قرار تأسيس شركة نفط تركيا TPC وبحصص متساوية لكل منهم ٢٣،٧٥ بالمئة والمتبقي ٥ بالمئة منح كحصة الى كالوستي كولبنكيان Gulbenkian Calouste (من الويكيبديا : كالوست سركيس كولبنكيان «٢٣ مارس ١٨٦٩ — ٢٠ يوليو ١٩٥٥» هو رجل أعمال أرمني وصاحب أعمال خيرية، وكان يتقاضى نسبة خمسة بالمائة من عائدات النفط في العراق، على إثر دوره المهم في إتاحة حقول البترول في الشرق الأوسط للاستثمار والتطوير الغربي. قبل وفاته كان من أغنى رجال العالم ومجموعته من الأعمال الفن?ة هي من أكبر المجموعات الفنية علي مستوى العالم).

المساهمون الاربعة هم وبحصة ٢٣،٧٥ بالمئة لكل منهم:

أ: كونسيرتيوم (اتحاد لشركات) امريكي من خمس من كبريات شركات النفط الامريكية:

- ستاندارد اويل Oil Standard في نيوجرسي والتي تدعى حاليا اكسون او اكسون موبايل ExxonMobile
- ستاندارد اويل Oil Standard في نيويورك والتي سميت لاحقا موبايل واندمجت مع اكسون موبايل ExxonMobile
- شركة بترول الخليج Oil Gulf والتي اندمجت لاحقا مع شركة شيفرون Chevron
- بان اميركان بتروليوم Petroleum American-Pan
- شركة اتلانتيك ريجفيلد Richfield Atlantic والتي سميت لاحقا اركو ARCO

ب: شركة النفط الانكليزية - الايرانية Company Oil Iranian-Anglo والتي سميت لاحقا شركة البترول البريطانية BP

ج: رويال دويتش شيل Shell Dutch Royal

د: شركة النفط الفرنسية CFP والتي عرفت كشركة توتال Total منذ ١٩٩١.

سميت الاتفاقية باتفاقية الخط الاحمر، تعبيرا عن الخط الذي رسم حول الحدود السابقة للامبراطورية العثمانية ما عدا الكويت. في عام ١٩٢٩ اعيدت تسمية شركة نفط تركيا الى شركة نفط العراق IPC.

استمر هذا الحال مع شركة نفط العراق وملكيتها الى عام تأميم النفط في عام ١٩٧٢، وكان قبلها قانون رقم ٨٠ في عام ١٩٦١ والذي استعيد بموجبه معظم الأراضي العراقية غير المستثمرة التي كانت تحت امتياز الشركات النفطية والتي كانت تشكل نحو ٩٥ بالمئة من مساحة العراق.

وبعد ما يقرب من ٨٦ عاما ما زال اللاعبون الرئيسيون الاربعة في شركة نفط العراق في عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ضمن اكبر عشر شركات في العالم من حيث الواردات، حيث يحتلون الترتيب الثاني والثالث والسادس والعاشر، وبواردات مجتمعة تعادل ١٤٩٥ بليون دولار امريكي (واحد بليون يعادل الف مليون اي = ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وفق المقياس الامريكي والكندي والانجليزي الحديث).

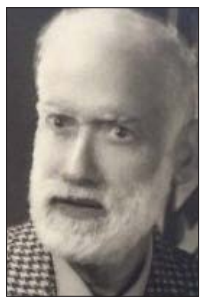

شكلت قوة المبادئ والمُثل وقوة الالتصاق بالارض معا وبشكل منسجم إحدى أسرار هذه الشخصية الكبيرة، حيث كل منهما تمنح الأخرى تدفقا وألقا واقعيا قريبا من الارض ومن همومها، وشجاعة متميزة في مواجهة العنف والجريمة. حسب علمي البسيط كانت للدكتور فرصا لمغادرة العراق والعديد مثلها في مغادرة المُثل والمبادئ ولكنه ظل متمسكا بكليهما بالرغم من العواصف الهوجاء، منسجما مع نفسه ولصيقا بأرضه وبالقيم التي ارتضاها لحياته.

رسالة من اوسكار لانكه الى الدكتور محمد سلمان حسن

اسبيدل ال مار
ريبارتة اورتوبيديكو
فينيسية (لدز)
ايطالية
١٧ تموز (يوليو)١٩٦٥
عزيزي الدكتور محمد سلمان حسن
سرني بالغ السرور ان اتلقى رسالتك واعلم منها انك وعائلتك بخير . وكانت رسالتك قد حولت الي هنا حيث امكث بعض الوقت تحت المعالجة من سل العظام . واتوقع ان ابقى هنا حتى نهاية آب بحيث يمكنك الكتابة الي على العنوان المذكور في اعلاه .
لم يتم حتى الان ، حسب علمي ، أي ترتيب لترجمة كتابي الى اللغة العربية . ولكي اتأكد من ذلك تماما فأني سأكتب مستفهما من الناشر في وارشو .
وعرضا اذكر ان حقوق النشر محصورة بدار النشر العلمية البولونية . اذ على الناشر العربي ان يتفق معهم ، وهي بالاحرى مسألة شكلية .
ولسوء الحظ ، فان الجزء الثاني من كتابي لم يكمل فقد اعاقني مرضي الخالي عن العمل مدة ستة اشهر.
ان نصفه مكتوب حتى الان ، اما الباقي منه فعلي ان اكتبه . واذا ما سارت الامور سيرا حسنا ، فيمكن انجاز ذلك خلال عام واحد . ومن ثم الطبع الخ ...
وقد ترجم الجزء الاول الى عدة لغات : الانكليزية ، والفرنسية ، والايطالية ، والبرازيلية ، واليابانية .
وما تزال ترجمته قيد الاعداد الى اللغات الاسبانية (في المكسيك) والالمانية والتشيكية والهنغارية والاندنوسية ، كما نشرت الفصول الثلاثة الاولى الى اللغة التركية الان .
ويسرني ان اسمع عن كتابيك حول تطور الاقتصاد العراقي ، وعرضا اذكر ان الاستاذ باتيسكا قد كتب عن الاقتصاد العراقي (باللغة البولونية) . ولم ينته طبعه بعد .
هل تسلمت ابدا نسخة من محاضراتي التي القيتها عام ١٩٦١ في المصرف المركزي المصري حول (التطور الاقتصادي والتخطيط والتعاون الدولي)...
اذا تسمح لي ، فاني سوف ارسل اليك بعد عودتي الى وارشو بعض المطبوعات الثانوية لي ولبعض الاقتصاديين البولونيين الاخرين المتوفرة باللغة الانكليزية .
ان زوجتي في بولونية ، وهي الان على بحر البلطيق. وسوف ابلغها تحياتكما .
مع اطيب التمنيات لعائلتك واليك .
المخلص
اوسكار لانكه

خواطر عن حياة الراحل محمد سلمان حسن

عزيز الدفاعي

.....والاقتصادي الأخر، الذي تصلح سيره حياته ان تكون ماده لعمل درامي كبير ومحزن يكشف ما ينتظر علماء العراق الشرفاء من مصير على أيدي الحكام في بغداد حين يتقاطع رأيهم الفني والمهني مع السلطة، هو الشهيد الدكتور محمد سلمان حسن الذي كان مولعا بالاقتصادي الماركسي المعروف اوسكار لانكه الذي ترجم أهم كتبه الى العربية باعتباره أحد أكبر أخصائيي اقتصاد الدول النامية. فهو أي لانكه بعد ان يستعرض جهود الكتاب الذين اهتموا بدراسة اقتصاد مجتمعات ما قبل الرأسمالية منذ عصر (ماركس) وحتى عصر (بورشييف)، يقول ما معناه ((ولكن هذه الدراسات جميعها مفككة، لذلك فان الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لما يخرج بعد إلى حيز الوجود باعتباره فرعا منظما من فروع الاقتصاد).

... حصل الراحل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة أكسفورد بامتياز سنة ١٩٥٨و شغل عضوية الهيئة الاستشارية لمجلس الأعمار الذي انشأ عام ١٩٥٠ لرسم السياسة الاقتصادية العراقية والذي سمي لاحقا مجلس التخطيط و ساهم في عضوية الوفد العراقي الذي ابرم الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية.. واليه يعود الفضل في انه اول من طالب عام ١٩٦٦ بتأميم النفط العراقي وهو نفس العام الذي رفع فيه هو مع إبراهيم كبه ومصطفى علي وعبد الوهاب محمود مذكرتهم الشهيرة الى رئيس الوزراء ناجي طالب حول التحولات الاجتماعية في العراق.

اعتقل الحسن من اجل مواقفه الوطنية وآراءه السياسية مثله مثل حال العديد من مفكري اليسار العراق في انقلاب شباط ١٩٦٣ وعذب ومزقت إحدى إذنه نتيجة الضرب المبرح على وجهه،وفصل من الخدمة وبقي رغم ذلك متمسكا بمواقفه السياسية حيث رفض منصب وزير النفط الذي عرضه عليه البكر عام ١٩٦٩... كان مصيره وتقدير السلطة له بعد ان عاد الى التدريس في ألجامعه في السبعينات ان اغتالت نجله عمار لميوله اليسارية انتقاما من ابيه ثم أودع كرها مستشفى الإمراض العقلية عام ١٩٨٤ ووضع في ردهة مع المختلين عقليا الذين زودوا بالعصي والهراوات لضربه كل يوم وبعد خروجه منها منهارا مات شهيدا عام ١٩٨٩ وقد احرق العشرات من مما تحتويه مكتبته في الشارع !!!

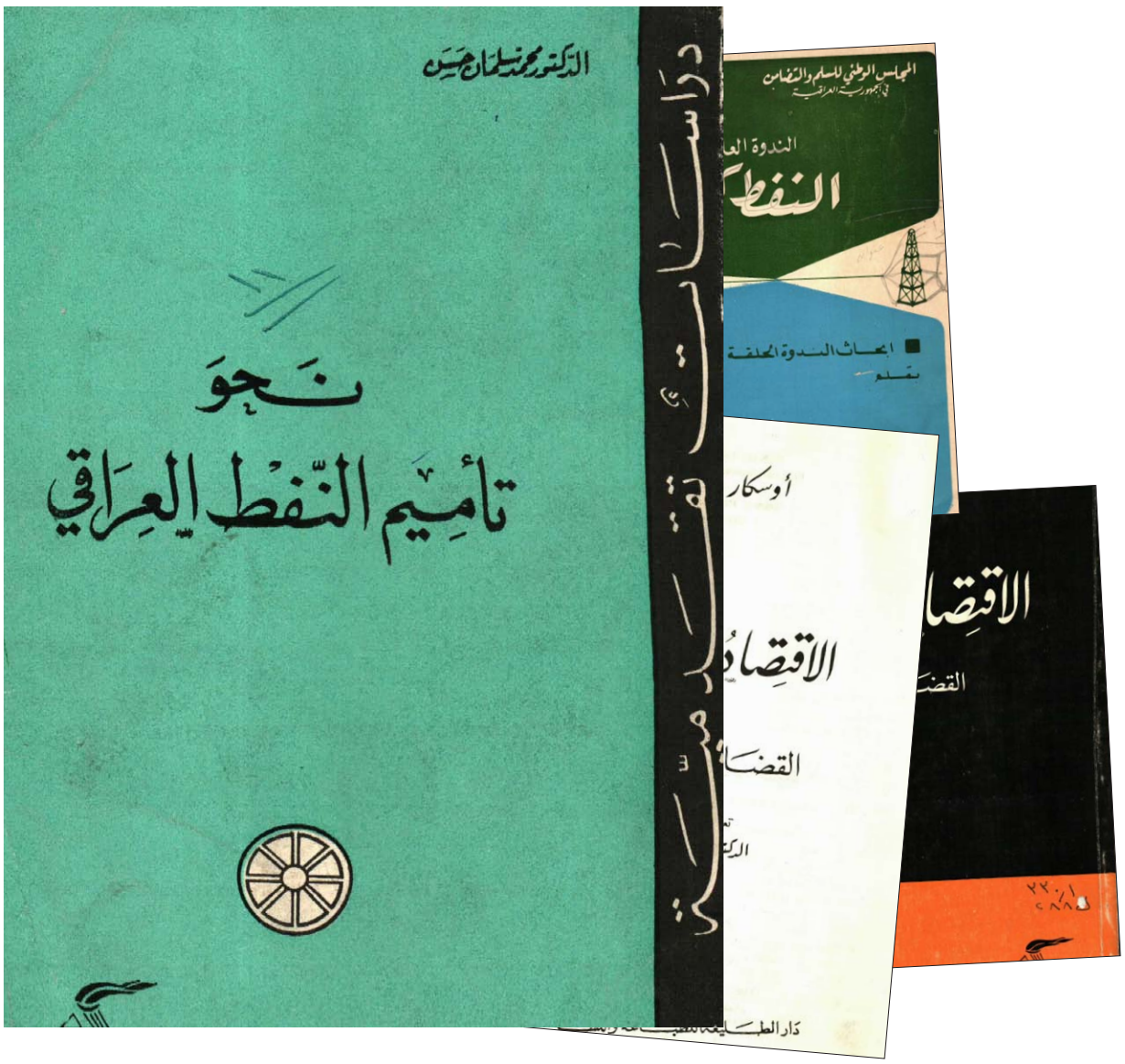

من تراث الدكتور محمد سلمان حسن:

نحو سياسة نفطيّة تقدمية

لقد جابهت حكومة الثورة منذ ١٤ تموز ١٩٥٨، قضية تحديد موقفها من شركات النفط العاملة في العراق. وكان الموقف الحكومي الاول يستهدف استمرار عملية انتاج النفط، وصيانة المنشآت النفطية «وحماية المصلحة الوطنية العليا» في النفط، كما جاء في بيان رئيس الوزراء المنشور في ٢٣ /٧ /١٩٥٨.

وبعد اشهر قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شرعت حكومة الثورة في مطالبة شركات النفط العاملة في العراق بتطبيق منهاج زيادة الانتاج، الذي سبق ان اتفقت على القيام به مع الحكومات السابقة، وبحل الخلافات التي كانت قائمة بين الحكومات الاخيرة وشركات النفط حول تطبيق امتيازات النفط القائمة.

وقد كانت الخلافات المتعلقة بتطبيق امتيازات النفط الحالية محصورة في النقاط الاتية:

أولاً- عناصر الكلفة: كان الاختلاف، منذ العهد السابق، ينصب على ما يأتي:

الايجار المطلق: ويقصد به المبالغ التي دفعتها الشركات الى الحكومة قبل وصول الانتاج الحد الادنى والبالغ ما قيمته (٢٠٠٠٠٠) دينار سنوياً حتى استعيض عن الايجار المطلق (Dead Rent) بالعوائد المقطوعة (Royalty)، والتي كان لها حق اعتبارها من عناصر كلفة الانتاج سابقاً لامتياز ١٩٥٢. ان الحكومة تطالب بعدم استقطاع ذلك والشركات كانت مصرة على استقطاعه. ويقدر المبلغ الذي لم تستقطعه الشركات (الموصل والبصرة) بحوالي (٩٩٧٧٥١٥) ديناراً.

نفقات التحري والحفر: تعتبر الشركات جميع هذه النفقات جزءاً من كلفة الانتاج (وقد بلغت ٢٢٣٨٣٨٧ ديناراً في عام ١٩٥٥) وتطرحها جميعاً من قيمة الانتاج، بينما تطالب بالتمييز بين نفقات التحري والحفر للآبار المنتجة (والتي تتراوح بين الربع والخمسيّن ٢ /٥) عن تلك التي تصرف على الآبار غير المنتجة، وذلك بتوزيع الاولى على عمر البئر وطرح الثانية سنوياً.

مصاريف مكتب الشركات في لندن ونفقات الدعاية: عارضت الحكومة حساب بعض الارقام عن المصروفات التي لا تتصل بانتاج النفط العراقي.

ثانياً- تخفيض سعر تصدير نفط الفاو: كانت الشركات قد خفضت سعر تصدير نفط الفاو بمقدار خمسة سنتات للبرميل الواحد خلال المدة في شباط لغاية تشرين الثاني ١٩٥٦. فاعترضت الحكومة على هذا التخفيض الانفرادي، وطلبت اعادة حساب حصتها على اساس السعر السابق.

ثالثاً- تعيين مدير تنفيذي عراقي.

رابعاً- ارتفاع كلفة انتاج شركة الموصل من (٢,٨) باون للطن في ١٩٥٥ الى (٣,٥) باون للطن في ١٩٥٧، مما سبب خسارة للشركة تقدر بحوالي مليون دينار. ومعارضة الحكومة تنصب على أساس أنها لا تسمح باستمرار الانتاج عند الخسارة.

خامساً- تفسير الفقرة (ب – ٥) من المادة ٩ من امتياز ١٩٥٢ التي تنص على تعديل كلفة الانتاج، إذا زادت أو قلت بمقدار يربو على (١٠ بالمئة) من الكلفة الأساسية التي تعدل (٦٥٠) فلساً للطن الواحد. تعترض الحكومة على تطبيق الشركة للزيادة عند حساب حصة الحكومة قبل موافقتها على الكلفة الفعلية المحسوبة.

لقد امتازت المرحلة بين الاتفاق على منهاج توسيع انتاج النفط وانهاء عقد شركة خانقين في ١ /١ /١٩٥٩ واستئناف المفاوضات في ١٥ /٨ /١٩٦٠ بمماطلة الشركات عن طريق ايداع حل هذه الخلافات الى ممثلي الشركات والحكومة من محامين ومحاسبين قانونيين غير مخولين بالبت في أمرها. كما اتصفت بجريان هذه المفاوضات بمعزل تام تقريباً عن الرأي العام الوطني والصحافة، وإهمال القوى السياسية لهذا الجانب الحيوي من الحياة العامة خلال هذه الفترة. كما اتصفت هذه المرحلة من المفاوضات بانفراد رئيس الوزراء ووزيري المالية والنفط في اجرائها من دون و د مفاوض بالمعنى المعروف.

وعلى الرغم من اشتداد الردة وسوء العلاقات بين الحكومة والقوى السياسية الوطنية، استطاعت الأخيرة عن طريق ما نشرته الصحافة الوطنية التأثير على مجرى المفاوضات التي قام بها الوفد المفاوض الذي تشكل وفاوض وفد الشركات في اجتماعات القصر الابيض التي دامت من ١٥ /٨ /١٩٦٠ حتى ٢٩ /٨ /١٩٦٠، الأمر الذي دعا الشركات الى المطالبة بحصر المفاوضات برئيس الوزراء والوزراء المعنيين وشخصية سياسية اخرى. ان الضغط الشعبي أدى الى إدراج بعض المواضيع الرئيسية في بنود المفاوضات والتي يمكن اجمالها في ما يأتي:

– تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة، بينما كانت المفاوضات السابقة تدور حول نسبة من الاراضي،

يتفق الطرفان عليها وعلى طريق اختيارها.

– تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجتها.

– وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأسمال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة من المجموع العام.

– وجوب زيادة حصة العراق من ارباح النفط.

– ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي.

– دفع العوائد بعملة قابلة لتحويل.

لقد انقطعت المفاوضات مرتين في هذه المرحلة. الاولى في ايلول ١٩٦٠ والثانية في ٦ نيسان ١٩٦١، عدا التأجيل؛ فالانقطاع الاخير في ١١ /١٠ /١٩٦١. وعليه، كانت هذه المرحلة تتصف كسابقتها بمماطلة الشركات في المفاوضات، مع فارق واحد، وهو ان هذه المماطلة اصبحت علنية ومكشوفة بالنسبة الى الرأي العام العراقي اكثر من أي وقت مضى.

ان تعنت الشركات وانتهاجها مختلف اساليب المماطلة والضغط السياسي في المفاوضات يستحق الدراسة والتأمل. لأن هذه الاساليب التي تتبعها الشركات تجعل اسلوب المفاوضات اسلوباً غير فعال في تحقيق حقوق العراق في ثروته النفطية، بل أنها تثبت الجور والاجحاف اللذين تضمنتهما امتيازاتها المعقودة من قبل حكومات لم تمثل إرادة الشعب، بل كان يقودها صنائع شركات النفط العاملة في العراق، التي تمثل التجسيد العملي للاستعمار فيه.

وعليه، اقتضت الظروف ان نبحث عن اسلوب جديد للخروج من المأزق

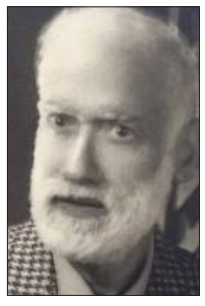

لقد امتازت المرحلة بين الاتفاق على منهاج توسيع انتاج النفط وانهاء عقد شركة خانقين في ١ /١ /١٩٥٩ واستئناف المفاوضات في ١٥ /٨ /١٩٦٠ بمماطلة الشركات عن طريق ايداع حل هذه الخلافات الى ممثلي الشركات والحكومة من محامين ومحاسبين قانونيين غير مخولين بالبت في أمرها. كما اتصفت بجريان هذه المفاوضات بمعزل تام تقريباً عن الرأي العام الوطني والصحافة، وإهمال القوى السياسية لهذا الجانب الحيوي من الحياة العامة خلال هذه الفترة.

النفطي الراهن. وتنصب هذه المحاولة على دراسة اقتراحين: احدهما يمثل اتجاه الحكومة وانصارها، والثاني يمثل اتجاه بعض الاطراف الوطنية المعارضة للحكومة، وذلك تمهيداً لطرح اقتراح نعتقد انه خير بديل للاقتراحين السابقين، وانه حل جدي وجذري للمأزق النفطي الراهن:

يبدو من المعلومات المتوافرة أن الحكومة متجهة الى تشريع قانون تنتزع بموجبه الاراضي غير المستثمرة من مساحات الامتيازات النفطية للشركات العاملة في العراق، والى تشريع قانون آخر يقضي بتأسيس شركة وطنية للنفط تقوم مباشرة، إنما بمنح امتيازات جديدة لشركات اجنبية، أو بعقد اتفاقيات تعاون نفطي مع الدول الصديقة لاستكشاف واستخراج ونقل وتسويق النفط خارج الحقول النفطية التي تستثمرها حالياً شركات النفط العاملة في العراق.

لقد نادت الصحف الاستعمارية وعلى رأسها مجلة الايكونومست والفاينانشيل تايمز بقيام شركات النفط الحالية باستثمار هذه الاراضي غير المستثمرة على وفق شروط العراق. وهذا يعني ان تنطوي الامتيازات الجديدة لنفس شركات النفط القائمة على حق في المساهمة بـ(٢٠ – ٢٥) بالمئة من رؤوس الاموال التي ستستثمر في هذه الاراضي. وبذلك تزيد نسبة حصة العراق من عوائد النفط الى ٦٠ بالمئة – ٦٢,٥ بالمئة. ان اتجاه الحكومة، على قدر ما هو واضح الآن يختلف عن هذه الدعوة، في كونه يحتفظ للحكومة بحق اختيار طرق أخرى، وجهات أخرى غير الشركات القائ?ة، لاستثمار الاراضي النفطية، المطلوب انتزاعها من شركات النفط الحالية. إلا أن جوهر الاتجاه الحكومي ينصب على صرف كفاح العراق شعبا وحكومة عن طريق مجابهة الحقول النفطية والشركات المستغلة لها وجها لوجه، الى طريق استكشاف واستخراج النفط من غير هذه الحقول، صرف الكفاح من مكسب أكيد الى مكسب مجهول. ولئن كان هناك ميزة لهذا الاتجاه فهي لا تعدو الاستخذاء امام مناورات وتسويفات شركات النفط والدوران في فلكها.

كما يبدو مما نشرته صحف المعارضة أنها تميل الى اصدار تشريعات تتم بموجبها مساهمة العراق في رؤوس اموال الشركات عن طريق تأميم حصة فرنسا البالغة (٢٣,٧٥ بالمئة) من رؤوس اموال شركات النفط العاملة في العراق، واصدار تشريع يقضي بانتزاع جميع الاراضي غير المستثمرة من قبل شركات النفط واستثمارها من قبل شركة وطنية للنفط (١).

ويختلف هذا الاقتراح عن اتجاه الحكومة في قضية تأميم حصة فرنسا التي لا تخلو من بعض المصاعب والمحاذير. إن تأميم حصة فرنسا قائم على اساس امكانية تجزئة الاستعمار، وفرضية أن مهاجمة احد اطرافه – فرنسا– سوف لا يؤدي الى دفاع الاطراف الاستعمارية الأخرى. هذا من ناحية المبدأ. أما من الناحية العملية، فمن الصعوبة بمكان تجزئة حصة فرنسا المؤممة وعزلها عن الاجزاء الاخرى غير المؤممة، بحيث يستطيع العراق ان يهيمن على حصة عضوية واحدة. كما أن هنالك صعوبات قانونية تتصل بقضية امكانية تأميم الجزء من دون أن يصار الى اعتبار هذا ال?مل خرقا لاحكام الامتيازات الثلاثة برمتها. ولشعار تأميم حصة فرنسا مزية سياسية، وهي الرابط الواضح بين قضية النفط العراقي وقضية استقلال الجزائر العربية.

ان تحقيق المطالب الرئيسية التي رفعها الوفد العراقي المفاوض الى شركات النفط، يمكن ان يتم عن غير هذين الطريقين المذكورين في اعلاه: الطريق الحكومي وانصاره، وطريق جناح من اجنحة المعارضة، تحقيقا تطوريا يخلو من النواقص والصعوبات التي تعتور الطريقين المذكورين، وإن اشترك معهما في انطوائه على نفس الدرجة من المغامرة تقريبا. وخلاصة هذا الاقتراح هو تأميم شركة نفط البصرة فقط. لأن هذا السبيل يضمن جميع مطالب العراق بشكل عضوي، يمكنه من الهيمنة على جزء معين من صناعة النفط العراقية. ويمكنه من ان يتحول الى الاساس الاكيد للان?تاق النفطي الكامل. إن انتهاج اسلوب التأميم الجزئي هو في الحقيقة اقرار للمبادئ الرئيسية الثلاثة وهي:

١. المساهمة في رؤوس اموال الشركات.

٢. انتزاع الاراضي غير المستثمرة والغاز الطبيعي انتزاعا عمليا قابلا لتحقيق منافع ملموسة.

٣. زيادة نسبة حصة العراق من عوائد النفط، ولكنه طريق عضوي عملي، يمتاز عن الطريقين السابقين في الخصائص الاتية:

اولا – يمثل رأس المال المدفوع لشركة نفط البصرة اقل من ٢٠ بالمئة من رأس المال المدفوع لشركات النفط الثلاث (العراق، والبصرة، والموصل) التي يبلغ مجموع رساميلها المدفوعة (١٠٨,٥) ملايين باون، بينما يبلغ رأسمال شركة نفط البصرة (١٢,٤) مليون باون، اي اقل من ١٢ بالمئة.

ثانيا – ان مساحة امتياز شركة نفط البصرة هي اقل بكثير من مجموع مساحة الاراضي غير المستثمرة.

ثالثا – ان نسبة حصة العراق من نفط كركوك والموصل ستبقى على حالها أي (٥٠ بالمئة). كما ستبقى مساحة هذين الامتيازين على حالهما أيضا.

رابعا – ان المستلزمات الضرورية لإدارة انتاج حقول نفط البصرة هي لا تزيد على المستلزمات التي اقتضاها تعريق مصفى الدورة وشركة نفط خانقين من الناحيتين الادارية والفنية.

خامسا – ان بلورة حقوق العراق وتجسيدها في منطقة واحدة الحدود، قريبة من الميناء، ومقتصرة على النقل البحري، تجعل المخاطرة في حدها الادنى .

سادسا – ان نفس الصفة المذكورة في (خامسا) تمكن العراق من بناء الاساس البتروكيمياوي لتصنيع البلد بالاستناد الى حقول نفط البصرة.

سابعا – ان تسويق انتاج نفط البصرة الحالي البالغ حوالي (١٠) ملايين طن سنويا مهمة غير مستحيلة، بالنظر الى حاجة الدول المنافسة لدول شركات النفط الاحتكارية السبع الكبار (ايطاليا والمانيا الغربية واليابان)، وتوافر ناقلات النفط لديها تجعل ذلك ممكنا، وبالنظر الى حاجة بعض الدول العربية والدول المحايدة النامية وخاصة الهند وسيلان. كما ان سوق العالم الاشتراكي من جهة اخرى بامكانه استيعاب هذه الكمية الضئيلة نسبة الى مجموع انتاجه واستهلاكه، ولاسيما سوق الصين الشعبية والمانيا الديمقراطية.

ثامنا – ان المخاطر السياسية والاقتصادية والقانونية التي ينطوي عليها اقتراح انتزاع الاراضي غير المستثمرة كليا واستثمارها جديا عن طريق عقد اتفاقية تعاون نفطي مع المعسكر الاشتراكي – مخاطر سياسية واقتصادية وقانونية لا تقل، إن لم تزد، عن اقتراح التأميم الجزئي المتمثل في تأميم شركة نفط البصرة.

(١) – راجع نص قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ في الملاحق الاحصائية والقانونية لهذا الكتاب...ص(٤٥٤ – ٤٧٠)

× المقالة هي القسم الثاني من الفصل الحادي عشر في كتاب د. محمد سلمان حسن «دراسات في الاقتصاد العراقي». تتوجه (الثقافة الجديدة) بالشكر الجزيل للاستاذ سلام كبة الذي تفضل مشكورا بإرسال هذه المادة.

عراقيون
من زمن التوهج

شيء مما تحمله الذاكرة عن الراحل الدكتور محمد سلمان حسن

د. كامل العضاض

عرفت الدكتور محمد سلمان حسن، الاقتصادي العراقي المعروف في العراق، خلال النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن الماضي، وكنت وقتها قد عدتُ حديثاً إلى العراق بعد إكمال دراستي الجامعية الأولى في بريطانيا. وباعتباري اقتصادي من حيث التأهيل، ومعني بالعمل على تطوير الاقتصاد العراقي، بما يحقق تنمية مُثلى، خروجاً من حالة الاقتصاد الريعي الضارة والمعوّقة لتنمية مستدامة، تكفلُ مستقبل الأجيال القادمة، وذلك بالتوازي مع تحقيق عدالة اجتماعية، تحت نظام سياسي ديمقراطي، يقوم على احترام آدمية الإنسان وقدسية حقوقه، بغض النظر عن دينه وعرقة وأثنيته، حيث إن إنسانيته وعراقيته هي التي تشكل هويته الوطنية، قصدت الدكتور سلمان حسن مع بعض الأصدقاء الذين كانوا يشاركوني رؤيتي أو أحلامي، قصدته إلى بيته، حيث عرفت أنه يستقبل ويرحب بالجيل الذي سمّاه "جيل متنور ومؤهل" لخدمة العراق. وكان كثيراً ما يلازمني في زياراتي الأسبوعية الى داره صديقي، حينذاك، الأخ صبري زاير السعدي والذي تأهل لاحقاً بحمل شهادة الدكتوراه في التخطيط الاقتصادي من جامعة برمنغهام في بريطانيا. كما فعلتُ ذلك أيضاً خلال السبعينيات من القرن الماضي ولكن علاقتي مع الدكتور محمد لم تنقطع حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

وأتذكر بأن المرحوم الدكتور محمد، في أول لقاء لنا به، استمع الى ما سماها "مرئياتنا" للنهوض بالاقتصاد العراقي وللخروج من النظم العسكرتارية الدكتاتورية، إبان الحكم العسكري العارفي الثاني. أتذكر أني شرحت له وجهة نظري، كما أوجزتها آنفاً، فقال بأننا بحاجة إلى منهجية نقدية تستمد من الفكر الماركسي غير المؤدلج لتحليل الواقع الاقتصادي/الاجتماعي/السياسي العراقي ضمن منظور تأريخي شامل. فاستحسنت كلامه، وزدتُ عليه، بأن المنهج الكمي الإحصائي هو الأنسب، لأنه يمكن أن يؤطر كل المداخل الفكرية، الماركسية وغير الماركسية، فردّ بان المنهج الكمي مطلوب، ولكن كفاءته تعتمد على الافتراضات الأولية التي نضعها. فأجبت بأن الافتراضات ستكون مستمدة من الغايات العليا التي نضعها، وهي في هذه الحالة: القضاء على الريعية، وتحقيق تنمية مستدامة تقوم على العدل الاجتماعي، في ظل نظام ديمقراطي يستند إلى حكم الشعب لنفسه، فأيد كلامي، وأضاف، لكن كل ذلك لن يتحقق بدون عمل وطني سياسي دائب، وهو كان يفضّل أن يكون العمل سلمياً، ومن هنا قامت الحاجة إلى التكتل والتنظيم الواعي. ومنذ ذلك الوقت تتابعت لقاءتنا، وكان يشجعنا على دراسة الواقع بشكل ملموس وليس نظرياً. هكذا كانت الخطوة الأولى، وهي أن نتكتل، كمثقفين تقدميين أو ديمقراطيين، لخوض الانتخابات القادمة في جمعية الاقتصاديين العراقيين والتي يقع مقرّها في مطلع المنصور، حيث كان يشكّل ذلك المقر محلاً دائماً للقاءاتنا المسائية. وكنا نشارك بفعالية في جميع نشاطات الجمعية الفكرية والثقافية والتي تنطوي على جوانب سياسية غير صريحة. وهكذا تم تشكيل القائمة التقدمية للترشيح للانتخابات العامة للهيئة الإدارية للجمعية وذلك في عام ١٩٦٧، بعد العدوان الإسرائيلي المعروف. وكانت القائمة برئاسة الدكتور محمد سلمان حسن. ولكن هذه القائمة لقيت منافسة حادة من القائمة القومية برئاسة الدكتور محمود الحمصي. وعلى الرغم من تقارب النتائج، فقد فازت قائمة الحمصي المدعومة من قبل البعثيين الذين كانوا ينشطون سراً للإطاحة بنظام عبد الرحمن عارف. لقد كان للشعور الكبير بآثار الهزيمة الكبرى أمام إسرائيل والتي أحاقت بمصر، كقائدة للأمة العربية، في وقتها، تأثير كبير في فوز البعثيين في انتخابات جمعية الاقتصاديين، حينذاك.

إن عدم الفوز في انتخابات جمعية الاقتصاديين لم يفت في عضد الدكتور محمد ولا عضد مؤيديه، فقد استمرت النشاطات وتكاثفت. وكان من بين أهم الأمور التي جرت مناقشتها هو تقديم مشروع لتأميم الصناعات النفطية الاستخراجية، وخصوصاً بعدما أممت حكومة عارف خط أنابيب النفط المار عبر سورية إلى ميناء بانياس المطل على البحر الأبيض المتوسط، وانتزاعه من هيمنة شركة نفط العراق. ولكن الدكتور محمد، رحمه الله، كان حذراً وربما واقعياً، حيث قدم بحثاً حصيفاً، ألقاه في اجتماع حاشد في جمعية الاقتصاديين العراقيين، وذلك في مطلع صيف عام ١٩٦٦، كما اعتقد ولا أتذكر التأريخ بشكل دقيق.[١] وكان البحث يقوم على فكرة تقنين تأميم النفط وليس تأميمه دفعة واحدة، وذلك لتجنب مطبات التسويق، وللتحسب لمناورات وضغوط شركات النفط، الأي بي سي (IPC) وحلفائها.

وكانت الندوة ناجحة ومؤثرة بكل المقاييس، فجّرت تعقيبات عديدة عليها، كما صدرت بكتيب جرى توزيعه بشكل واسع، ناهيك عن متابعة الندوة من قبل الصحافة العراقية. وأتذكر إن من بين الشخصيات التي حضرت، بحضوري، جلسات الدكتور محمد سلمان حسن، كان المرحوم، طيب الذكر، الأستاذ إبراهيم كبّه الذي كان يساهم في النقاشات حول مستقبل الاقتصاد العراقي بدراية وواقعية كبيرة. كما أتذكر، ان من بين زملائي وأصدقائي الذين كانوا يواصلون اللقاء أو الاتصال بالدكتور محمد، هو الدكتور الزميل فاضل مهدي، واتصور، ولست متأكداً، بأن الأخ الدكتور سنان الشبيبي كان، قبل سفره للدراسة العليا في بريطانيا، على صلة بالدكتور محمد، وربما كان آخرون من زملائي، مثل الأستاذ موفق محمود حسن يعرفون أو يتصلون به أيضاً.

هذه هي بعض المحطات البارزة في نشاطات الدكتور محمد سلمان حسن التي رسخت في الذاكرة منذ ما قبل ما يقرب من نصف قرن أو أقل بقليل. وقد لا أكون دقيقاً أو منصفاً للتحدث عن الجوانب الشخصية أو الظروف المعيشية والوظيفية التي تتعلق بالراحل الدكتور محمد، ولكن للأمانة التاريخية، كان الرجل متمكناً في تخصصه الاقتصادي وفي ثقافته العامة، بل هو كان بحق من أبرز الاقتصاديين العراقيين. لقد أكمل دراساته من البكالوريوس الى الدكتوراه في الجامعات البريطانية التي كانت من أرقى الجامعات في العالم: جامعة ليفربول، مدرسة لندن للاقتصاد وجامعة أكسفورد. أما صفائه الفكري وإخلاصه الوطني، فيمثلان مقومات فريدة في شخصيته. كان متواضعاً ودوداً، وليس مغروراً، كما أدّعى البعض! لقد كابد الكثير في عمله الوظيفي، وفصل أكثر من مرة من وظيفته، بل وتم الاعتداء الجسدي عليه بعد الإنقلاب البعثي في عام ١٩٦٣، وكذلك بعد الإنقلاب البعثي في عام ١٩٦٨، مما أضطره في بعض المراحل للسفر إلى الكويت للعمل في المعهد الإدراي؛ لا أتذكر العنوان بدقة. لقد كان الراحل، بالفعل، يشكل علامة بارزة في مقدمة الاقتصاديين العراقيين المثقفين والوطنيين. نعم، لقد كان حالماً، ولا يقبل بسهولة التعاطي الساذج أو غير المثقف بالشأن العراقي، وخصوصاً في مجال الاقتصاد العراقي. كما أتذكر حرصه الشديد على انتقاء المفردات والكلمات العلمية الدقيقة، وذلك أثناء قيامه بترجمة المؤلف المشهور لأوسكار لانجه (١٩٠٤-١٩٦٥) البولوني عن الاقتصاد الاشتراكي ومحدداته الى العربية عن الإنكليزية، فقد كنا نساعده لإعداد الملاحق والمراجع. لقد كان أميناً ودقيقاً وحريصاً ووطنياً، وقد انتهى نهاية لا يستحقها أبداً، رحمه الله. سنظل نذكره بكل إجلال وعرفان.

[١] نشرت المحاضرة في كتاب د. محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧) (المحرر).

إن عدم الفوز في انتخابات جمعية الاقتصاديين لم يفت في عضد الدكتور محمد ولا عضد مؤيديه، فقد استمرت النشاطات وتكاثفت. وكان من بين أهم الأمور التي جرت مناقشتها هو تقديم مشروع لتأميم الصناعات النفطية الاستخراجية، وخصوصاً بعدما أممت حكومة عارف خط أنابيب النفط المار عبر سورية إلى ميناء بانياس المطل على البحر الأبيض المتوسط، وانتزاعه من هيمنة شركة نفط العراق. ولكن الدكتور محمد، رحمه الله، كان حذراً وربما واقعياً، حيث قدم بحثاً حصيفاً، ألقاه في اجتماع حاشد في جمعية الاقتصاديين العراقيين، وذلك في مطلع صيف عام ١٩٦٦، كما اعتقد ولا أتذكر التأريخ بشكل دقيق.

أفخرُ بأني من تلاميذ الدكتور محمد سلمان حسن

د. حسن بدر

الدكتور حسن بدر، أحد طلبة الأستاذ الدكتور محمد سلمان حسن، حيث اشرف الفقيد على اطروحة الماجستير التي كتبها حسن. ثم اصبح د.حسن بدر لاحقا استاذا للاقتصاد في العديد من الجامعات، اضافة الى قيامه بترجمة العديد من الكتب الاقتصادية الكلاسيكية ومنها اعمال الاقتصادي المشهور شومبيتر.

بعد تخرجي من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (الملغاة)، في نهاية حزيران ١٩٧٢، حصلتُ، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على منحة لدراسة الماجستير في معهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة؛ وفي الوقت نفسه تم قبولي في الدراسات العليا في جامعة بغداد لنيل شهادة الماجستير، مما جعلني في وضع يتطلب الاختيار بين الدراسة في بغداد أو القاهرة. ورغم أنه كانت لديَّ علاقات مع عدد من اساتذة الكلية ممن درسّوني في مرحلة البكالوريوس، إلاّ أني توجهتُ إلى الدكتور محمد سلمان حسن، الذي لم أكن أع?فه ولم يدرسّني من قبل، ساعياً لنصحه، وذلك لما كان له من اسم كبير بين الطلاب، وبخاصة اليساريين منهم. وقد رحّب بي وأفادني بأن الفارق العلمي بين بغداد والقاهرة ليس كبيراً، إلا أن السفر والدراسة في الخارج عموماً من شأنهما تقوية شخصية المرء واكتساب الاستقلالية. كان ذلك أول لقاء لي به. ولكن الخيار حُسم وقررتُ البقاء والدراسة في بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، حيث أصبح الدكتور محمد سلمان حسن «مرشداً» لي خلال السنة الأولى، ومن ثم «مشرفاً» على كتابة أطروحة الماجستير.

وقد تعلمتُ من الدكتور محمد سلمان حسن الكثير جداً من الناحيتيْن العلمية الشخصية معاً. فقد كان هو الذي اختار لي موضوع الاطروحة (الاستثمار والنمو). وكان يشدّد دائما، من حيث المبدأ، على ضرورة اختيار موضوعات يغلب عليها الطابع النظري وذلك لتقوية الجانب النظري من التكوين العلمي للطالب أساساً. وكان الدكتور محمد يقرأ بعناية ما أكتبه من فصول الاطروحة وتصحيحه دون تأخير. ولأنه ربما كان يلمس ضآلة تجربتي بالحياة عموماً (كان عمري ٢٢ سنة)، فكان يستغل علاقته الشخصية بمعارفه العاملين في وزارة التخطيط لزجي في كثير من اللجان?والاجتماعات، مما أتاح لي فرصة التعرف على مسؤولين واقتصاديين كبار وعدد من الخبراء العرب والأجانب في الوزارة حينذاك. وكان الدكتور محمد يكرر على مسامعي، آنذاك، كيف ينبغي عليَّ، من خلال موضوع الأطروحة المحدد، تطوير إمكاناتي العلمية بحيث أتمكن بذلك من خدمة وطني على مدى العمر كله. وعند طبع الأطروحة، اقترضتُ منه مبلغ ١٠٠ دينار قدمّها لي وهو يقول أن هذه هي المرة الأولى في حياته يحدث فيها أمر كهذا: أن يقترض التلميذ من استاذه!

كان الدكتور محمد سلمان حسن أحد أبرز أساتذة كلية الادارة والاقتصاد، ومشهوداً له بالخبرة والكفاءة بين زملائه. وكثيراً ما كان يحدث، أثناء لقائي به كمشرف في مكتبه في الكلية، أن يأتي زميل له من الأساتذة، طالباً مساعدته في توضيح مفهوم ما من المفاهيم الاقتصادية. ولأنه كان يتمتع بهكذا خبرة، فقد كانت الكلية، وهو نفسه، يحرصان على أن يدّرس هو بنفسه مادة «مبادئ الاقتصاد» لطلبة السنة الأولى بالذات وذلك لإعداد الطالب، من سنته الأولى، الإعداد العلمي الصحيح مما يسّهل عليه دراسته للاقتصاد في السنوات التالية. وقد شغلَ الدكت?ر محمد سلمان حسن منصب رئيس قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، في أوائل السبعينات من القرن العشرين.

وكان للدكتور محمد سلمان حسن نشاط ملموس على صعيد التأليف. فإلى جانب كتابه عن التطور الاقتصادي في العراق، وهو دراسة لدور التجارة الخارجية في التطور (أو التنمية)، وبمثابة سجل تحليلي لتاريخ العراق الاقتصادي منذ أواسط القرن التاسع عشر، فضلاً عن أنه أصلاً موضوع اطروحته لنيل الدكتوراه، كان له كتاب آخر: «دراسات في الاقتصاد العراقي» الذي يتناول جوانب شتى من الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت المبكر نسبياً من تاريخ العراق، وكذلك عمله حول تأميم النفط العراقي. وفي هذا الكتاب، ومقالاته الأخرى في الأدبيات العراقية والعربية و?نها مجلة «دراسات عربية» التي كانت تصدر في بيروت، كان الدكتور محمد سلمان حسن، (مع عدد محدود جداً من الكُتاب)، يتميز بما يأتي: ففي حين كان لدى معظم الكُتاب ميل واضح للكتابات الوصفية والتقريرية والمليئة بالأرقام والجداول دون تحليل يُذكر، وبينما كان لدى عدد ضئيل من الكُتاب المقتدرين حقاً ميل مفرط للكتابات الاقتصادية النظرية البحتة دون أن يتيحوا للاقتصاد العراقي أن يستفيد من تميزهم النظري، فإن كتابات الدكتور محمد سلمان حسن وبعض الكُتاب الآخرين كانت تجمع بين الاثنين، وتحاول الاستفادة من النظرية الاقتصادية، ومن ح?اتهم وتجربتهم في الدول الغربية، لتسليط الضوء على جوانب من تطور الاقتصاد العراقي.

كما كان الدكتور محمد سلمان حسن يشجع كثيراً على ترجمة كتب الاقتصاد من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وذلك للاستفادة من خبرات الشعوب الأخرى. وقد قام هو نفسه بترجمة كتاب «الاقتصاد السياسي» للاقتصادي البولندي أوسكار لانجه (وشارك في إكمال تأليفه بعد وفاة الأخير)، وكذلك أعمال أخرى في حقل التخطيط الصناعي. وبالمناسبة، كان الدكتور سلمان حسن يجيد الإنجليزية تماماً. ومما رواه لي أنه عند ترشيحه للبعثة العلمية للدراسة في بريطانيا، بعد إكماله للثانوية مباشرة، كانت هناك مقابلة قبل قبوله النهائي. وقد سألته اللجنة لما?ا يريد الآن، وهو على هذا التمكن من الإنجليزية وهو لما يزل في العراق، أن يذهب إلى بريطانيا لدراسة اللغة الإنجليزية، فأجبتهم بأني ذاهب لدراسة علم الاقتصاد، وليس الإنجليزية!

كان الدكتور محمد سلمان حسن يتغنى على الدوام بحبه لشعبنا العراقي وكيف أن خدمة مصالحه العليا هي التي كانت تحدد خياراته وقراراته. وعلى هذا السبيل نفسه، كان الدكتور سلمان حسن يكن احتراماً شديداً لدور الحزب الشيوعي العراقي، ويقول (حينذاك، فترة السبعينات) أن مستقبل العراق يتوقف على مدى صواب وقوة نهج حزبه الشيوعي. ومن أقواله لي أن صلابة وصمود الشخصيات الوطنية العراقية، الذين كان هو أحد أبرزهم، إنما يعتمد إلى حد بعيد على قوة وصمود الحزب الشيوعي، وأنه لو قُدر للنظام القائم أن يضرب الحزب، فإنه يصبح من الأسهل عليه ت?فية تلك الشخصيات (وهذا هو ما حدث بالضبط معه، ومع كثير من المناضلين). ومن هنا، فقد كان يحزنه، أواخر السبعينات، أن يسمع خبر خروج هذا أو ذاك من قياديّ الحزب إلى الخارج. وكان يحدثني أحياناً، وهو مرتاح، عن زيارة لقياديّ الحزب له في بيته. كما أنه كان يذكر بكل احترام المرحوم عبد الخالق السامرائي، وكذلك علاقته بقيادة الحركة التحررية الكردية. وفي أواسط السبعينات، وقبيل استئناف الحرب على الشعب الكردي، كان الدكتور يقول أن كل الجهود يجب أن تنصب على منع النظام الحاكم من تحقيق ذلك، وكان يذكر لي ما يقوم به هو نفسه من ج?د، وبخاصة مع المرحوم الأستاذ عزيز شريف، لذلك الغرض.

وشهدت الأيام الخمسة الأخيرة من سنة ١٩٧٨، وهي سنة خروجي النهائي من العراق، آخر اتصال لي بالفقيد، وذلك حين قدمتُ إلى بغداد من الموصل، بعد إخلاء سبيلي من أمن الموصل بعد يوم كامل من التحقيق معي في مبنى رئاسة الجامعة، حيث كنت أعمل، ودائرة أمن الموصل معاً! وعن طريق صاحب البيت الذي لجأتُ إليه في بغداد، أبلغتُ الفقيد بعزمي الإضطراري للسفر إلى اليمن الديمقراطية، الذي كان المرحوم على علاقة نضالية وطيدة بقيادته وحكومته، وبحاجتي إلى رسالة توصية تؤمن الدخول إليه، بعد أن تعذرَ عليَّ تدبير الفيزة. وقد كتب الفقيد توصية فخ?مة أرسلها لي بيد رسولي، صاحب البيت، وهو زميل في الدراسات العليا، وكان لها دورها في السماح بدخولي. وحين نظرَ المسؤولون في وزارة التعليم العالي في مسألة تعييني مدرساً في جامعة عدن، فإنهم تعاملوا مع توصيته كوثيقة علمية ووضعوها مع وثائق ومتطلبات التعيين ضمن ملفي في الجامعة.

خواطر عن حياة الراحل محمد سلمان حسن

عزيز الدفاعي

والاقتصادي الأخر، الذي تصلح سيره حياته ان تكون ماده لعمل درامي كبير ومحزن يكشف ما ينتظر علماء العراق الشرفاء من مصير على أيدي الحكام في بغداد حين يتقاطع رأيهم الفني والمهني مع السلطة، هو الشهيد الدكتور محمد سلمان حسن الذي كان مولعا بالاقتصادي الماركسي المعروف اوسكار لانكه الذي ترجم أهم كتبه الى العربية باعتباره أحد أكبر أخصائيي اقتصاد الدول النامية. فهو أي لانكه بعد ان يستعرض جهود الكتاب الذين اهتموا بدراسة اقتصاد مجتمعات ما قبل الرأسمالية منذ عصر (ماركس) وحتى عصر (بورشييف)، يقول ما معناه ((ولكن هذه الدراسات جميعها مفككة، لذلك فان الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لما يخرج بعد إلى حيز الوجود باعتباره فرعا منظما من فروع الاقتصاد).

... حصل الراحل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة أكسفورد بامتياز سنة ١٩٥٨و شغل عضوية الهيئة الاستشارية لمجلس الأعمار الذي انشأ عام ١٩٥٠ لرسم السياسة الاقتصادية العراقية والذي سمي لاحقا مجلس التخطيط و ساهم في عضوية الوفد العراقي الذي ابرم الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية.. واليه يعود الفضل في انه اول من طالب عام ١٩٦٦ بتأميم النفط العراقي وهو نفس العام الذي رفع فيه هو مع إبراهيم كبه ومصطفى علي وعبد الوهاب محمود مذكرتهم الشهيرة الى رئيس الوزراء ناجي طالب حول التحولات الاجتماعية في العراق.

اعتقل الحسن من اجل مواقفه الوطنية وآراءه السياسية مثله مثل حال العديد من مفكري اليسار العراق في انقلاب شباط ١٩٦٣ وعذب ومزقت إحدى إذنه نتيجة الضرب المبرح على وجهه،وفصل من الخدمة وبقي رغم ذلك متمسكا بمواقفه السياسية حيث رفض منصب وزير النفط الذي عرضه عليه البكر عام ١٩٦٩... كان مصير ه و تقد ير السلطة له بعد ان عاد الى التدريس في ألجامعه في السبعينات ان اغتالت نجله عمار لميوله اليسارية انتقاما من ابيه ثم أودع كرها مستشفى الإمراض العقلية عام ١٩٨٤ ووضع في ردهة مع المختلين عقليا الذين زودوا بالعصي والهراوات لضربه كل يوم وبعد خروجه منها منهارا مات شهيدا عام ١٩٨٩ وقد احرق العشرات من مما تحتويه مكتبته في الشارع !!!

لم تكن هذه النهاية التراجيديه من نصيب هذا المفكر الاقتصادي المخلص والعنيد لوحده فقد تعرض كثيرون للسجن والاعتقال من أمثال صباح الدرة و وصفاء الحافظ واضطر العشرات الى الهرب الى الخارج في سنوات الجمر من أمثال الدكتور كاظم حبيب والدكتور مهدي الحافظ وغيرهم ... اما الدكتور طالب البغدادي استاذ وصديق الدكتور مظهر محمد صالح الذي ناقش معنا كطلبه في ألجامعه عام ١٩٧٧ جوهر شعارات (المرحلة الثورية) انذاك التي وضعها نائب الرئيس صدام حسين متأثرا بمقولات بعض قاده الفكر الاشتراكي ا فقد حكم عليه بالسجن لسنوات طويلة. ولم يكن هذ الأمر مستغربا فقد اتهم من قبل وزير المالية ومحافظ البنك المركزي في الستينات المرحوم صالح كبه بالعمالة والتجسس!!!

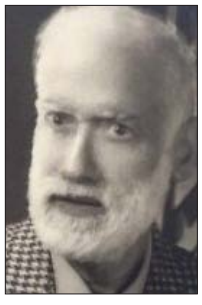

اعتقل الحسن من اجل مواقفه الوطنية وآراءه السياسية مثله مثل حال العديد من مفكري اليسار العراق في انقلاب شباط ١٩٦٣ وعذب ومزقت إحدى إذنه نتيجة الضرب المبرح على وجهه،وفصل من الخدمة وبقي رغم ذلك متمسكا بمواقفه السياسية حيث رفض منصب وزير النفط الذي عرضه عليه البكر عام ١٩٦٩...

عراقيون
من زمن التوهج
ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون
رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير: علي حسين
الاخراج الفني: نصير سليم
طبعت بمطابع مؤسسة
المدى
للإعلام والثقافة والفنون
WWW. almadasupplements.com

محمد سلمان حسن: سيرة مضيئة

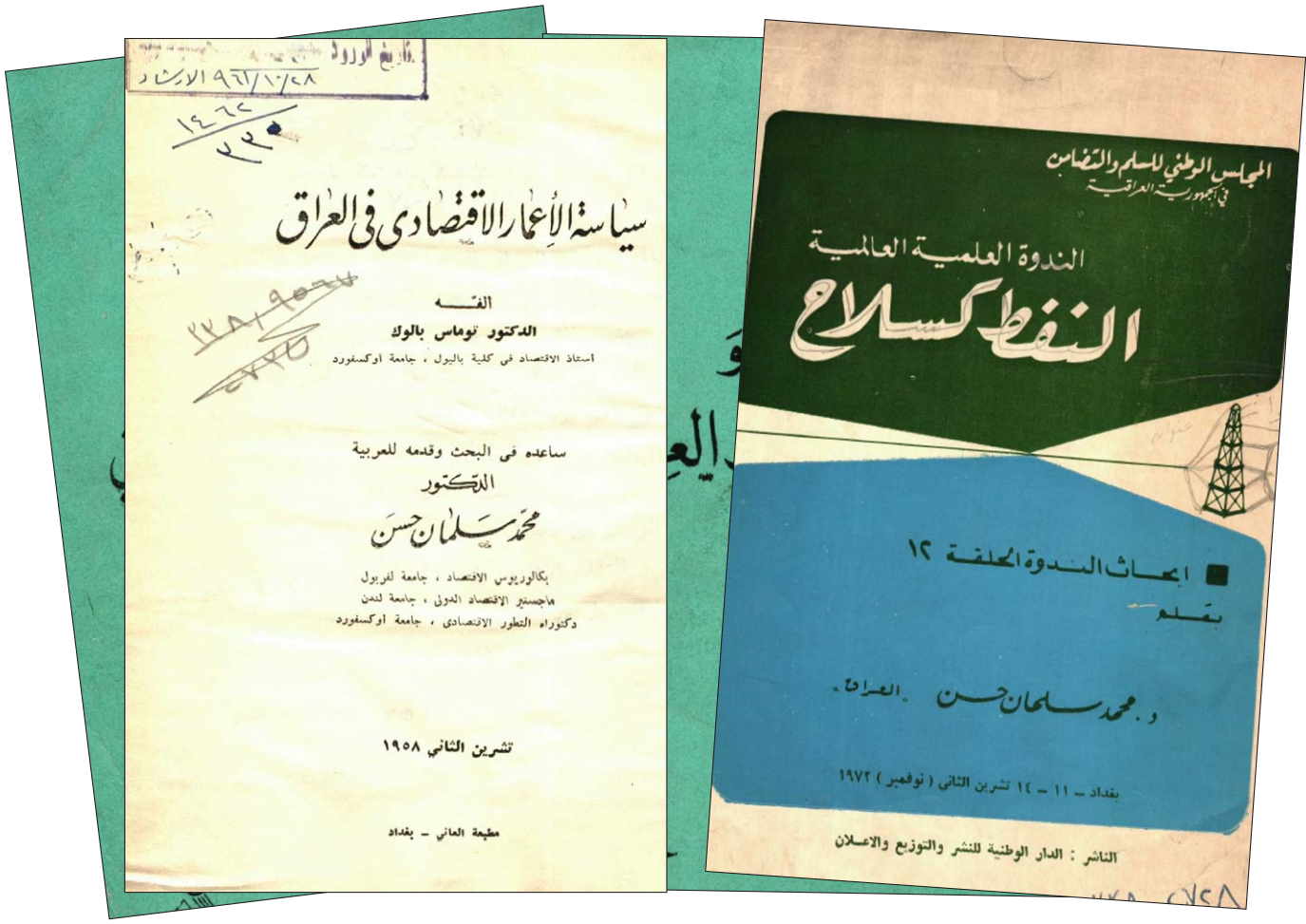

ولد ببغداد ، محلة حمام المالح عام ١٩٢٨ ، من اسرة فقيرة معدمة

أكمل الدراسة الثانوية العراقية ١٩٤٨، وأظهر حساً فلسفياً إنسنياً تواقاً الى الحرية منذ حداثة سنه، كما يظهر من مناجاة روحية كتبها عندما غادر الوطن للدراسة في بريطانيا

البعثة العلمية للدراسة الى انكلترا ١٩٤٩

التحصيل العلمي:

× بكالوريوس اقتصاد بدرجة (شرف) وحاز على Gladstone Memorial ، جامعة ليفربول، تموز ١٩٥٢.

× ماجستير الاقتصاد الدولي، جامعة لندن، تموز ١٩٥٥.

× دكتوراه في الاقتصاد السياسي، جامعة اكسفورد (شباط ١٩٥٨).

النشاط المدني والسياسي:

× عمل عضوا مؤسسا في جمعية الطلبة العراقيين في بريطانيا عام ١٩٥١.

× انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية للجمعية عام ١٩٥٣.

× في عام ١٩٥٤ فصل من البعثة العلمية لاسباب سياسية.

× في عام ١٩٥٥ سحب جواز سفره لاسباب سياسية.

الوظائف والخبرات المهنية

× عاد الى الوطن في عام ١٩٥٨، وعين مستخدما باجور يومية في مجلس ووزارة الاعمار في ١٩٥٨/٥/٣١.

× عين سكرتيرا لمجلس الاعمار بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك في ١٩٥٨/٧/٢٦ اذ تولى الاشراف على الوزارة الهامة حتى ١٩٥٩/٩/٥.

× اعيرت خدماته الى وزارة الاصلاح الزراعي (مديرية التخطيط العامة) حتى ١٩٦٠/٤/٢.

× اعيد الى التخطيط سكرتيرا في وزارة التخطيط، ووكيلا للمديرية العامة للعمل والاجور حتى انقلاب شباط الاسود اذ اعتقل في ١٩٦٣/٢/٩، وتعرض للتعذيب وفقد السمع في احدى اذنيه نتيجة ذلك، وفصل من الخدمة لمدة خمسة سنوات لاسباب سياسية.

× عين خبيرا (درجة اولى) – مدسا في التخطيط الصناعي منتدبا للتدريس في معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط في ١٩٦٨/١/٢٨ حتى ١٩٦٩/١/٢٧، انتدب خلالها لمدة ثلاثة اشهر لوضع خطة صناعية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

× استدعي من قبل احمد حسن البكر لتولي وزارة التخطيط عند تشكيل الوزارة بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، ولكنه رفض المشاركة في الحكومة الجديدة مطالبا باطلاق سراح السجناء السياسيين.

× عين مدرسا في كلية الاقتصاد العلوم السياسية بجامعة بغداد في ١٩٦٩/٤/٨. وفي ١٩٦٩/٨/٢٦ عين رئيسا لقسم الاقتصاد بكلية الادارة والاقتصاد، ثم انتخب رئيسا لقسم الاقتصاد للفترة ١٩٦٩ – ١٩٧١.

ورقي الى رتبة استاذ مساعد في ١٩٦٩/١١/١٣.

× ترأس الفريق الاقتصادي العراقي الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١٩٦٩/١١/١. وعين عضوا غير متفرغ في مؤسسة النقد لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٩٧١/٥/١.

× عين عضوا في مجلس ادارة البنك المركزي العراقي خلال الفترات ١٩٥٨ – ١٩٦٢، ١٩٧١ – ١٩٧٦.

× تبرع بخدماته لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٧١–١٩٧٦، وكرس وقتا طويلا خلال فترة فصله من الخدمة الجامعية لكتابة مشروع دستور جديد للجمهورية العراقية، كما اعد مشروع خطة للبناء الاقتصادي.

المؤلفات والترجمات الى العربية

× طلائع الثورة العراقية – العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى سنة ١٩٥٨. وكان هذا المؤلف في الاصل محاضرة القيت في لندن بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لثورة العشرين، حزيران ١٩٥٧.

× سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ١٩٥٨.

× التطور الاقتصادي في العراق، الجزء الاول – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي: ١٨٦٤–١٩٥٨، بيروت ١٩٦٥.

× دراسات في الاقتصاد السياسي، بيروت ١٩٦٧.

× الاقتصاد السياسي، اربعة اجزاء، نشر ٣ منها، بيروت ١٩٦٧.

× نحو تأميم النفط العراقي (وهي في الاصل محاضرة القيت في جمعية الاقتصاديين العراقيين)، بيروت ١٩٦٧.

المؤلفات باللغة الانكليزية

× Growth and Structure of Iraqi's Population ١٨٦٩–١٩٤٧، Oxford University Bulletin of Statistics، ١٩٥٨، Reprinted in Readings in the Economic History of the Middle East. Colombia University Press، ١٩٦٦.

× Nationalism and Economic Development in the Middle East. Universities and Left Review ١٩٥٧ – ١٩٥٨.

× TowardsaRevolutionary Economic Machinary in Iraq، Middle East Economic papers، ١٩٦٠.

× The Role of Foreign Trade in the Economic Development in Iraq، a Study in the Growth of a Development Economy ١٨٦٤–١٩٦٠.

المصدر:

× مجلة الغد ، عدد ٢٢ ، التاريخ ٢٣ شباط ١٩٩٢

العراقي.. محمد سلمان حسن

علي حسين

يحفل العراق اليوم بمجموعة جديدة من السياسيين يتحدثون باسم الوطنية ويحتكرون حديث الوطن والمواطنة ويصدرون الأحكام على هواهم، الوطنية عندهم كرسي يجلسون عليه ومنصب يورثونه لمن بعدهم، أنا أيها السادة من جيل فتح عينيه فوجد أمامه قامات كبيره أمثال محمد سلمان حسن، الرجل الذي رفض ثلاثة عروض لمنصب وزاري قدمته له ثلاث حكومات متتالية،

فكان ان أدى به الرفض الأخير إلى أن يصبح نزيلا لمستشفى الأمراض العقلية، هناك تعمد جلادوه تجهيز المجانين بالهراوات للقضاء عليه، وحين أفرج عنه كان قد أنهك فمات بعد فترة قصيرة في أوائل عام ١٩٨٩.

لم يكن سهلا على طالب عراقي في بداية الخمسينيات من القرن الماضي ينتمي إلى حركة اليسار يقف في وجه الحكومة،يصر ويعاند بالرغم من سحب جواز سفره وفصله من البعثة الدراسية في ان يكمل تحصيله العلمي لينال دكتوراه في الاقتصاد من اعرق جامعات العالم " اكسفورد " ويصبح بعدها واحدا من ابرز العقول الاقتصادية في العالم، ولتضعه الظروف مرة أخرى في مواجهة مهمة شاقة، وهي مكان بارز في الطاقم الذي سيهندس السياسة الاقتصادية للجمهورية العراقية الفتية عام ١٩٥٨.

كان من جيل الحب والعطاء لا جيل القسوة والفظاظة والطمع. صبي يمرض والده فيعمل لإعالة عائلته، يعمل العمل الوحيد الذي عثر عليه عامل بناء، يحمل الطابوق وينام على الاسمنت، وفي المساء كان الكتاب عالمه ودنياه. أي كتاب يمكن العثور عليه، ولم يعلم محمد سلمان نفسه العربية فحسب بل الإنكليزية والفرنسية والألمانية أيضاً. وكان يقتصد في شراء اي شيء ألا الكتاب..ومضى يدرب نفسه كيف يصبح شيئا عظيما ينهض من ركام الفقر وأزقة اليأس.. فكان النجاح حليفه وكانت الوظيفة والمنصب تسعى إليه لا يسعى إليها، يعود إلى الجامعة التي شهدته طالبا فقير الهيئة غني الفكر فيصبح احد أعمدتها، لا أحد مثله عرف معنى الكفاح ولا أحد مثله عرف معنى الأمل. وظلت في كتاباته – برغم خشونة موضوعاتها –، طراوة المعنى وحلاوة اللغة، ودقة المعلومة..،كتابات نرى من خلالها أعماق الناس وتجليات الأوطان وروح المواطنة، ولم يعش لنفسه، بل قسم حياته بين الوطن والأحلام.، العمل من اجل الواقع والحلم في المستقبل.

ترك الدكتور محمد سلمان حسن عشرات الدراسات والبحوث والمقالات، إضافة الى ترجماته وكتبه، ومحاضراته في المحافل الوطنية والدولية وكتاباته حول جوانب مختلفة من الاقتصاد العراقي.

كتب عالم الاقتصاد الراحل اوسكار لانكة في مديح محمد سلمان حسن:

"انني أقرأ كتاباته منذ سنوات بمتعة علمية، دائما اتعلم منه، دائما استدل على القضايا الإنسانية والفكرية في عالم مزدحم بالافكار والصراعات".

هذه المرة يذكرنا رجل بحجم محمد سلمان حسن بضآلة أحجامنا، وبان المواطنة ليست شهادة مزورة يحملها المرء ليعرضها في سوق المناصب، واننا ندخل بنجاح عصر الفاشلين والكسالى الذين ما سعوا الى شيء إلا لخراب الاوطان